

أوراق 18 فلسطينية

مراكز الشرطة الإسرائيلية الجديدة
في بلدات فلسطيني الـ48:
مكافحة للجريمة أم توسيع لسيطرة دولة إسرائيل؟

حبيب مخول

حزيران 2026

أوراق فلسطينية 18

مراكز الشرطة الإسرائيلية الجديدة في بلدات فلسطيني الـ48: مكافحة للجريمة أم توسيع لسيطرة دولة إسرائيل؟

حبيب مخول

مساعد بحث في مدى الكرمل، حاصل على ماجستير في السياسة العامة من جامعة يورك، بريطانيا

حقوق النشر محفوظة 2026

مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

العنوان: شارع همينغتون 90، حيفا

البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035

ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG

This publication was supported by the Rosa Luxemburg Stiftung with means provided by the German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development

The content of the publication is the sole responsibility (Mada al-Carmel) and does not necessarily reflect a position of RLS

أنتج هذا الإصدار بمساهمة من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، وتمويل الوزارة الفدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. يمكن استخدام محتوى المنشور أو جزء منه مع ذكر المصدر فقط.

لا يعبر مضمون هذا المنشور بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة روزا لوكسمبورغ وهو من مسؤولية (مدى الكرمل) فقط.

أوراق
فلسطينية

ملخص

انتهجت الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة، منذ عام 2000، سياسات إنشاء مراكز شرطة جديدة في مدن وقرى فلسطينيّ الـ48 من أجل مكافحة ارتفاع معدّلات الجريمة فيها. تتناول هذه الورقة مدى فاعليّة هذه السياسات والأساس المنطقيّ الكامن وراءها، وكذلك تُقدّم أدوات تحليليّة لتقييم نتائجها، سواء أكان ذاك للطعن في أوجّه قصورها أم في سبيل الدعوة إلى بدائل أكثر فاعليّة.

مقدمة

ارتفعت على مدى العقدين الماضيين معدلات الجريمة بين السكّان العرب الفلسطينيين في إسرائيل (المعرّفين أيضًا باسم "فلسطينيّ 48" أو "الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل") على نحوٍ مطّرد، حيث بلغ عدد ضحايا جرائم القتل أكثر من 220 شخصًا سنويًا في حوادث إجراميّة منذ عام 2023. وكان إنشاء مراكز شرطة جديدة في البلدات والقرى الفلسطينية واحدًا من بين ردود الفعل الرئيسيّة من طرف الحكومة الإسرائيليّة. تبحث هذه الورقة، بعد سنوات من تفعيل هذه السياسة (policy)، ما إذا كانت هذه السياسة قد نحتلّ أمّ فشلت.

حتى مطلع كانون الأول 2025، بلغ إجمالي عدد الفلسطينيين الذين لقوا مصرعهم نتيجة لجرائم العنف الداخلية خلال ذلك العام (2025) 243 شخصاً،¹ لتسجل هذه الإحصائية رقمًا قياسيًا جديدًا منذ بدء تسجيل الإحصاءات، حيث تنفّس الجريمة في المجتمع الفلسطيني في مناطق الـ 48. ولتوضيح نطاق هذه الظاهرة على نحو أفضل، من المفيد مقارنة معدّلات القتل لدى فلسطيني الـ 48 مع معدّلات القتل لدى السكّان اليهود الإسرائيليين. في عام 2024، بلغ معدّل جرائم القتل بين فلسطيني الـ 48 نحو 13.03 لكلّ 100 ألف نسمة، محتلاً بذلك المرتبة الثالثة عشرة عالميًا.² وفي المقابل، عام 2024 بلغ معدّل جرائم القتل بين غير العرب في إسرائيل 0.74 لكلّ 100 ألف نسمة،³ أي أقلّ بنحو 17 مرّة من المعدّل لدى فلسطيني الـ 48، وهو ما يجعل المجتمع الإسرائيلي اليهودي يحتلّ المرتبة الحادية عشرة عالميًا من حيث الأمان.⁴

خلال العقدين الماضيين، تمثلت استجابة الحكومة الإسرائيلية لهذه الظاهرة في إنشاء مراكز شرطة جديدة في البلدات الفلسطينية.⁵ لم تطرُق الدراسات الأكاديمية إلى هذه السياسات بصورة منهجية، وكذلك لم يجرِ إثبات فاعليتها حتى الآن. يدفعنا هذا إلى التساؤل: ما السبب الكامن من وراء اتباع هذه السياسات ذاتها عامًّا بعد عام؟ تُقيّم هذه الورقة مدى فاعلية هذه السياسات في معالجة العنف والحرمة، أو ما إذا كانت قد فشلت.

تقدّم هذه الورقة أربعة إسهامات رئيسيّة. أولاً، هي تُطوّر إطاراً معاصراً لتقييم السياسات العامّة. فاستناداً إلى نظريّة الأُمْنَة (securitization theory)، يعمل هذا الإطار كأداة تحليليّة فعّالة لتقييم السياسات العامّة، في كلا السياقين الاستعماريّ وغير الاستعماريّ. وتستند الورقة إلى نظريّة الردع المأخوذة من مجال علم الجريمة لتقييم فاعليّة السياسات الحكوميّة من زوايا متعدّدة، ولتحديد ما إذا كانت قد نجحت أم فشلت.⁶ ثانياً، تُقدّم هذه الورقة صورةً أكثر وضوحاً لحجم وخطورة الوضع من خلال إحرائها تحليلًا إمبريًّا لبيانات معدّلات القتل في أوساط فلسطينيّ 48،⁷ ثالثاً، تُسهّم الورقة في البحث

1. قام الباحث بجمع المعطيات.

منهم 12 قتلوا على يد الشرطة الإسرائيلية، 6 قتلوا في القدس الشرقية و4 من القتلى هم بالأصل من الضفة الغربية.

2. بلدنا. (2025). تقرير إحصائي حول جرائم القتل في الداخل الفلسطيني لعام 2024. بلدنا.

3. معطيات تم حسابها من أجل هذه الدراسة.

4. World Population Review. (2026). Murder rate by country 2024. [World Population Review](#).

5. السكرتارية الحكومية. (2021، 24 تشرين الأول). الخطة القطرية للتعامل مع الجريمة والعنف في المجتمع العربي 2022-2026. [مكتب رئيس الحكومة](#). [بالعبدة]

6. McConnell, Allan. (2010). Policy Success, Policy Failure and Grey Areas In-Between. *Journal of Public Policy*, 30 (3). Pp. 345- 362.

المختص بالسيطرة البوليسية على الأقليات القومية من خلال تحليل فاعلية سياسات إنشاء مراكز شرطة جديدة كوسيلة لمكافحة الجريمة. وأخيرًا -وهو الأهم من هذا كله- تزود هذه الورقة قادة المجتمع الفلسطيني في مناطق الـ48 بتحليل أكاديمي للسياسات الحكومية وتداعياتها، وتجمع البيانات ذات الصلة، وتحدد الإستراتيجيات التي من المحتمل اتخاذها لمعالجة الجريمة، وكذلك تقدم أدوات تحليلية للمساعدة في تطوير السياسات.

تنطلق هذه الورقة البحثية من تقديم مراجعة للأدبيات في مجالي علم الجريمة والسياسات العامة. ومن ثم، ترسم خطًا زمنيًا بدءًا من عام 2000، قبل أن تركز على القرارات الحكومية الرئيسية المتعلقة بالسيطرة البوليسية في المدن والقرى الفلسطينية داخل إسرائيل وتطورها عبر الزمن. بعد ذلك، تعرض الورقة نتائج البحث الكمي والنوعي الذي أجري لهذه الدراسة، لتتبعها مناقشة النتائج، ومن ثم الاستنتاجات.

الخلفية النظرية

تعدّ نظرية الردع ونظرية الاختيار العقلاني⁷ (Deterrence and Rational choice theory) من الأطر الأساسية في علم الإجرام الكلاسيكي.⁸ فوفقًا لنظرية الردع، يُوازن الفرد العقلاني بين التكاليف والفوائد قبل ارتكاب أي فعل غير قانوني. وعندما تفوق الفوائد المتوقعة التكاليف المحتملة، يزداد احتمال ارتكاب الفرد العقلاني لمثل هذا الفعل. وعلى العكس من ذلك، عندما تتجاوز التكاليف المحتملة الفوائد التي قد يجنيها الفرد، سيرتدع الفرد عن مخالفة القانون.⁹ كذلك تركز نظرية الردع على ثلاثة عناصر من العقاب: الشدة؛ اليقين؛ السرعة.

تشير الشدة إلى قسوة العقوبة، التي من المفترض أن تردع الأفعال الإجرامية. أما اليقين، فيخص احتمالية القبض على الجاني ومعاقبته، وينطلق من الافتراض أنّ الشدة وحدها غير كافية للردع إذا كانت فرصة القبض على الجاني ضئيلة. أما السرعة، فتحيل إلى سرعة تنفيذ أي عقوبة، بافتراض أنّ العقوبات المتأخرة تُضعف الردع.¹⁰

الأمننة (Securitization): أقلية مستهدفة

حصلت الجنسية الإسرائيلية الممنوحة لفلسطينيين الـ48 على أوصاف مختلفة، من بينها جنسية الاستيطان الاستعماري¹¹ وجنسية في قلب ديمقراطية إثنية،¹² وغير ذلك من الأوصاف. ووفقًا لجميع هذه التصورات، لا يُعتبر فلسطينيو الـ48 مواطنين متساوين أو جزءًا من الصميم العرقي للدولة، بل يُعتبرون أقلية يسيطر عليها نظام الاستيطان الاستعماري. ويشكّل هذا الأمر سياقًا هامًا لتحليل السياسات الإسرائيلية تجاه فلسطينيين الـ48.

وكما يجادل بن پورات وغانم، "تشكّل المواطنة الركيزة الأساسية التي يمكن للدولة الحديثة أن تضمن خلالها المساواة في الحقوق والمكانة للأفراد داخل أراضيها".¹³ وفي سياق علاقات الأغلبية والأقلية، يضيفان قائلين إنّ المواطنة "تضمن

7. من ضمن المدى الواسع لنظريات علم الإجرام، ستركز هذه الورقة على نظرية الردع كإطار مركزي لتقييم نجاعة سياسة إقامة محطات شرطة جديدة. بالرغم من المحدوديات، مثلما ذكر في الأدبيات، فإن نظرية الردع ما زالت التوجه الغالب لتفسير تأثير التواجد الشرطي على الجريمة. لم تتم مناقشة نظريات أخرى من حقل الإجرام في هذه الورقة مراعاة لحجم الورقة.

8. Beaudry-Cyr, Maude. (2015, December). **Rational Choice Theory**. Florida: [University of South Florida](https://www.usf.edu/).

9. Abramovaite, Juste, et. al. (2022). Classical deterrence theory revisited: An empirical analysis of Police Force Areas in England and Wales. [European Journal of Criminology](https://www.ejcrim.org/). Pp. 1- 18.

10. المرجع السابق.

11. Rouhana, Nadim; & Sabbagh-Khoury, Areej. (2015). Settler-colonial citizenship: conceptualizing the relationship between Israel and its Palestinian citizens. [Settler Colonial Studies](https://www.settlercolonialstudies.com/), 5 (3). Pp. 205– 225.

12. Smooha, Sammy. (2001). THE MODEL OF ETHNIC DEMOCRACY. [ECMI](https://www.ecmi.eu/), 13.

13. Ben Porat, Guy, & Ghanem, As'ad. (2017, September 24). Introduction: securitization and shrinking of Citizenship. [Citizenship Studies](https://www.citizenshipstudies.com/), 21 (8). Pp. 861– 871.

المساواة والتوازن بين الأفراد والجماعات، وتُعدّ المكوّن الرئيسيّ لبناء روابط مشتركة مع الدولة". علاوة على ذلك، يعقّب بنّ پورات وغانم قائلين إنّ المواطنة ليست مفهومًا ثابتًا، بل هي "غالبًا ما تكون موضع جدل في ما يخصّ حقوق الأفراد والجماعات، والإدماج والإقصاء، وتعريف المجتمع السياسيّ عينه".¹⁴

تناول بنّ پورات في مقال نشره عام 2021 مفارقة: من جهة، يطالب المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل على نحو متزايد بتعزيز التواجد الأمنيّ في مدنهم وقراهم، ومن جهة أخرى تأتي هذه المطالب في سياق تاريخ التمييز الذي يتعرّضون له كأقلّيّة قوميّة، ومن ضمن ذلك مواجهات متكرّرة مع الشرطة الإسرائيليّة.¹⁵ كذلك يؤكّد أنّ التفاعلات مع المسؤولين الحكوميين، ولا سيّما ضباط الشرطة، تُشير للمواطنين إلى أولويّات الحكومة، وتوفّر منظورًا مقارنًا يكشف كيفيّة تعامل الدولة مع فئات مختلفة من المواطنين.

ويشير بنّ پورات إلى وجود انقسام واضح في كيفيّة تصوّر الشرطة في العديد من المجتمعات، حيث تنظر إليها بعض الجماعات على أنّها توفّر الحماية، بينما تعتبرها جماعات أخرى قمعيّة.¹⁶ وتُعدّ الممارسات التي تنطوي على القمع السياسيّ، وعنف الشرطة، والإهمال المؤسّساتيّ، دليلًا على التفريق بين المواطنة والمساواة. وفي مثل هذه البيئة، تتكفّل الشرطة بـ "مراقبة حدود المواطنة"،¹⁷ والفصل بين المواطنين "الملتزمين بالقانون" وأولئك المعدودين خطرين. ووفقًا لذلك، يمكن للتعامل مع الشرطة أن يحدو بالأقلّيّات إلى اعتبار نفسها مجموعة من المواطنين من الدرجة الثانية.¹⁸

تحدث هذه العمليّة من خلال تسييس المواطنة، حيث تُصوّر الأقلّيّات تهديدًا "للهويّة الوطنيّة وسيادة الدولة والاستقرار الاجتماعيّ"،¹⁹ وتُستخدَم هذه المخاوف لتبرير المراقبة والعنف الشرطيّ الموجه ضدّ الأقلّيّات القوميّة داخل الدولة. وتبعًا لذلك، ليس من المستغرب أن تعبّر الأقلّيّات عن مستويات ثقة أقلّ بالشرطة مقارنةً بالأغليّة.²⁰ وتبرز هذه الديناميكيّة على وجه الخصوص لدى فلسطينيّ الـ48، الذين يشكّلون أقلّيّة قوميّة وعرقية ودينيّة، وهو الأمر الذي يُعمّق شعورهم بالاغتراب عن الدولة حتّى بالمقارنة مع أقلّيّات أخرى. ونتيجة لذلك، يعاني هؤلاء، أكثر من غيرهم، من آثار الأمّنة المفروضة من طرف الدولة، ويعبّرون عن تصوّرات أكثر سلبية تجاه الشرطة.²¹ وعلاوة على هذا، لا تُظهر الاستطلاعات أنّ ثقة فلسطينيّ الـ48 بالشرطة منخفضة فحسب، بل تُظهر كذلك أنّها في تراجع مستمرّ، حيث بلغت 7.4% فقط في عام 2019.²² وتزداد نسبة هذه الثقة انخفاضًا في ما يتعلّق بتعامل الشرطة مع العنف والجرائم الأخرى، بينما يُمنح هؤلاء شرطة المرور نسبة ثقة أعلى.²³

تتجلّى عمليّة الأمّنة في ظاهرتين مختلفتين: الإفراط والتقليل في السيطرة البوليسيّة (Over and under policing).²⁴ يشير مصطلح "الإفراط في السيطرة البوليسيّة" إلى "استهداف أفراد معيّنين من خلال التوقيف والتفتيش والاعتقال واستخدام العنف ضدهم"، بينما يحصل "التقليل في السيطرة البوليسيّة" عندما "يؤدّي إهمال أجهزة إنفاذ القانون للأحياء التي

14. Ben Porat, Guy; & Yuval, Fany. (2011, November 28). Minorities in democracy and policing policy: from alienation to cooperation. *Policing and Society*, 22 (2). Pp. 235- 252.

15. Ben Porat, Guy. (2021). To Be Served and Protected: Israeli Arab Citizens and the Police. *Brown Journal of World Affairs*, xxvii (ii).

16. المرجع السابق.

17. المرجع السابق.

18. المرجع السابق.

19. المرجع السابق.

20. المرجع السابق.

21. Mentovich, Avital; et al. (2020). Policing alienated minorities in divided cities. *Regulation & Governance*, 14. Pp. 531- 550.

22. علي، نهاد؛ ولفين-حسين، روت؛ ونجمي-يوسف، علا. (2020، حزيران). العنف، الجريمة والشرطة في المجتمع العربي مؤشّر الأمن الشخصي والجماعي- 2019. *معهد شموئيل نأمان ومبادرات إيداهيم*. [بالعبرية]

23. المرجع السابق.

24. Ben Porat, Guy. 15 مرجع رقم.

تسكنها الأقليات إلى جعلها عرضة للجريمة والفوضى".²⁵ من الجدير بالذكر أنّ "الإفراط والتقليل في السيطرة البوليسية" ليسا طريقيّ نقيض، "فغالبًا ما تعاني الأقليات من كليهما"،²⁶ ويعاني المجتمع الفلسطينيّ العربيّ في إسرائيل من كلا هذين النوعين.²⁷ على سبيل المثال، يتجلى الإفراط في السيطرة البوليسية في تقرير نشره مركز مساواة يذكّر أنّ الشرطة الإسرائيلية قتلت 55 مواطنًا فلسطينيًا عربيًا خلال العقدين الممتدين من احتجاجات تشرين الأول (أكتوبر) 2000 إلى تشرين الأول 2020.²⁸

وفيما تعاني أقليات أخرى في إسرائيل من عنف الشرطة المفرط، تظلّ غالبية الضحايا العظمى من بين الفلسطينيين العرب. فبين العام 2014 والعام 2019، على سبيل المثال، قتلت الشرطة أربعة عشر شخصًا، تسعة منهم عرب، وأربعة يهود شرقيّون، ويهوديّ إثيوبيّ واحد.²⁹ فضلًا عن هذا، لم تُوجّه أيّ تهمة لضباط الشرطة في أيّ من هذه الحالات. وفي حالتين منها لم يُفتح أيّ تحقيق، وأُغلق التحقيق في عشر حالات، ولم يتبقّ سوى حالتين قيد التحقيق.³⁰ ومن الجدير بالذكر أنّه لم تُسفر أيّ من عمليات القتل التي نفذتها الشرطة عام 2000 عن إدانة.

يركّز هذا البحث على تقليل السيطرة البوليسية. ومن المهمّ أن نشير هنا إلى أنّ الشرطة الإسرائيلية تعمل تحت قيادة مركزيّة واحدة، وذلك على العكس من الأنظمة الشرطية في العديد من الدول الأخرى، حيث تمارس السلطات المحليّة أو الإقليمية قدرًا أكبر من السيطرة.³¹ وتثبت مؤشرات متعدّدة إلى الإهمال الذي يتعرّض له فلسطينيّو الـ48 والتخلّي عنهم في نضالهم ضدّ تصاعد الجريمة والعنف. ترتبط ظاهرة تقليل السيطرة البوليسية والإهمال ارتباطًا وثيقًا بالعزل الجغرافي، على نحو ما يتجلى ذلك في حقيقة أنّ "95% من اليهود والعرب في إسرائيل يعيشون في بلدات وقرى منعزل بعضها عن بعض، وأنهم نادرًا ما يتواصلون يوميًا".³² وهكذا يسهّل هذا الفصل المكانيّ إهمال الشرطة للبلدات والقرى الفلسطينية.

تُظهر المقارنات بين الأغلبية اليهوديّة والأقلية الفلسطينية في إسرائيل مدى إهمال الشرطة بشكلٍ أوضح. ففي عام 2022، على سبيل المثال، بلغ معدّل جرائم القتل لدى الأقلية الفلسطينية 6.61 لكلّ 100,000 نسمة، مقارنةً بـ 0.46 لكلّ 100,000 نسمة لدى الأغلبية اليهوديّة الإسرائيليّة، أي بما يربو عن أربعة عشر ضعفًا. وبين مطلعي كانون الثاني 2025 وكانون الأول من العام نفسه، راح 243 فلسطينيًا ضحايا لجرائم القتل. تؤكّد هذه الأرقام اتّهامات التقليل من السيطرة البوليسية لدى المواطنين الذين من المفترض أن يكونوا متساوين وخاضعين لنفس نظام الإنفاذ القانوني.

فشل السياسات

حلّ مجال فشل السياسات العديد من العوامل كأسباب للفشل، بدءًا من مستوى القدرة البيروقراطية والحوافز السياسيّة التي تخصّ موضوع السياسات،³³ وصولًا إلى تعقيدات السياسات العامّة، الذي يَصعب التحكّم والتنبؤ بها.³⁴

25. المرجع السابق.

26. المرجع السابق.

27. للمزيد، انظر: زعبي، همت. (2020). "الفلسطينيون في إسرائيل: بين مواطنة هشّة وتهديد الجريمة المنظمة". لدى: **تقرير مدار الإستراتيجي 2020**. رام الله: [مدار](#). ص.ص. 225-257.

28. فرح، جعفر؛ وعروق، ملاك. (2020، 27 أيلول). 20 عامًا على قمع مظاهرات القدس والأقصى أكتوبر 2000- أكتوبر 2020. [مركز مساواة](#).

29. زيف، أورن. (2019، 23 كانون الثاني). خلال خمس سنوات: 14 مواطنًا قتلوا بنيران الشرطة، صفر لوائح اتهام. [سبحا ميكوميت](#). [بالعبرية]

30. المرجع السابق.

31. Mentovich, Avital; et al. ٢١ رقم مرجع.

32. المرجع السابق.

33. Park, Sanghee. (2021). Politics or Bureaucratic Failures? Understanding the Dynamics of Policy Failures in Democratic Governance. [Korean Journal of Policy Studies](#), 36 (3). Pp. 25- 36.

34. Mueller, Bernardo. (2020). Why public policies fail: Policymaking under complexity. [EconomiA](#), 21. Pp. 311- 323.

ويستشهد آلان ماكونيل بمحاولات مختلفة لفهم الفشل. ومن بين هذه: الأطر البنيوية (مثل النماذج التصاعديّة أو التنازليّة - Bottom's up or top down approaches)، والثغرات في التنفيذ، ومقترحات السياسات المعيبة.³⁵ أضف إلى هذا أنّه يعرّف فشل السياسات على النحو التالي: تفشل السياسات، حتّى لو كانت ناجحة في بعض جوانبها الهامسيّة، إذا لم تحقّق بشكل أساسي الأهداف التي سعى مقترحوها إلى تحقيقها، وإذا كانت المعارضة قويّة و/أو كان الدعم غير موجود من ناحية عمليّة.³⁶

يتضمّن العديد من أطر فشل السياسات عنصراً سياسياً (political element) في التحليل، سواءً أكان ذلك على شكل حوافز سياسيّة (كما ذكرنا آنفاً) أم تقييمات سياسيّة للسياسات قد تستند إلى تجارب معاشة وسرديات وأطر بعينها.³⁷ ومن جهته، يشدّد ماكونيل على هذا العنصر في الإطار التحليلي الذي يقترحه والمشمول في هذه الورقة أيضاً.³⁸ وهو يستند، في نموذج الموسّع، إلى إدراج الجانب السياسي في دراسات فشل السياسات.³⁹ مع ذلك، تتناول الدراسات الراهنة فشل السياسات بشكل أساسي من منظور الحكومات الديمقراطيّة. وفي الغالب، يجري اختزال التفسيرات السياسيّة لسياسات معيّنة إلى مسائل المكسب والخسارة الانتخابيّة.⁴⁰ وحتّى عندما يُطرح السؤال بشأن أنّ السياسات مصمّمة للحدّ من حقوق فئات معيّنة، ففي المعتاد يجري التعامل معه كمسألة بيروقراطيّة بحتة، مع إيلاء اهتمام ضئيل للأيديولوجيّة المؤسّساتيّة التي قد تكون من ورائها.⁴¹ يمثّل هذا الأمر قصوراً في الكثير من هذه الأدبيّات، والتي تركز إلى حدّ كبير على صناعة السياسات الغربيّة ولا تكيّف نفسها على نحو مُرضٍ مع الحالات التي تفشل فيها النماذج القياسيّة للحوكمة الديمقراطيّة.

ناقش تريفور بيل هذه المسألة في وصفه لمحاولاته الدعوة إلى تغيير السياسات في جنوب أفريقيا إبان عهد نظام الفصل العنصريّ. إذ سعى إلى أن يثبت، بموضوعيّة، أنّ الفصل العنصريّ أضرّ بالأهداف المعلّنة للحكومة الجنوب أفريقيّة نفسها.⁴² وقد صرّح بيل لاحقاً أنّ هذا النهج كان ساذجاً، معترفاً بأنّه "قلّ من شأن مدى لا-عقلانيّة هذه السياسات". ويبرز تحليله كيف تصبح أدوات الحوكمة الغربيّة وتحليل السياسات محدودة الفائدة حال تطبيقها على أنظمة تعمل ضمن مشروع استعماريّ استيطانيّ، أو نظام الفصل العنصريّ، على سبيل المثال. ووفقاً لذلك، تشتمل هذه الورقة على عناصر مأخوذة من إطار السياسات الذي وضعه ماكونيل، مسلّطة الضوء على البعد "السياسيّ" لجعل الاستعمار الاستيطانيّ، والأمنّة، وسيطرة الدولة، والأهداف المؤسّساتيّة، جزءاً من تقييم السياسات.

إطار عمل ماكونيل: تقييم فشل السياسات ونجاحها

تبنّى هذه الدراسة إطار العمل الذي اقترحه ماكونيل عام 2010، والذي يقدّم نهجاً مبتكراً ومتعدّد الأبعاد لتقييم السياسات العامّة. فبدلاً من الحكم على السياسات بأنّها ناجحة أو بأنّها فاشلة، يقوم ماكونيل بتقييمها على نحو أكثر شموليّة.⁴³ فبينما يصوّر مؤيدو السياسات -في الغالب- إيّاها بأنّها ناجحة، ويصوّر معارضوها بأنّها فاشلة، يرى ماكونيل أنّ الواقع غالباً ما يقع في مكان ما بين النجاح والفشل. لذا، يَستخدم إطاره طبقاً يتراوح بين النجاح المستدام والفشل، استعاضة عن ثنائيّة

35. McConnell, Allan. (2015). What is policy failure? A primer to help navigate the maze. [Public Policy and Administration](#), 30 (3- 4). Pp. 221-242.

36. المرجع السابق.

37. Bovens, Mark; & 't Hart, Paul. (2016). Revisiting the study of policy failures. [Journal of European Public Policy](#), 23 (5). Pp. 653- 666.

38. McConnell, Allan. 6 مرجع رقم.

39. Smooha, Sammy. 12 مرجع رقم.

40. Ben Porat, Guy. 10 مرجع رقم.

41. McConnell, Allan. ٣٥ مرجع رقم.

42. Bell, Trevor. (2005). Academics and the Policy-making Process under Apartheid and in Contemporary South Africa. [African Sociological Review](#), 9 (1). Pp. 83- 88.

43. McConnell, Allan. 6 مرجع رقم.

النجاح والفشل البسيطة، وذلك مع تحديد ثلاثة مجالات رئيسية ضمن أي سياسات -وهي: سير العملية، والبرنامج، والسياسة- لتحديد ما إذا كانت السياسات ناجحة أم فاشلة. وضمن كل واحد من هذه المجالات، يمكن تصنيف النجاح/الفشل على طيف يشتمل على "النجاح، والنجاح المستدام، والنجاح المتضارب، والنجاح الهش، والفشل".⁴⁴

ولهذا السبب تحديداً، نستخدم هذه الورقة هذا الإطار لتقييم السياسات. فهي تعترف بأن السياسات قد تفشل في جانب ما وتنجح في جانب آخر، وتُتيح للباحث المرونة التي يوقرها طيف النجاح والفشل. وبوضع كل جانب من جوانب سياسات ما على هذا الطيف، يمنحنا تقييم السياسات ككل صورة أشمل لفهمها وتقييمها.

تتبع هذه الورقة النهج الذي وضعه ماكونيل، وذلك من خلال استخدام طيف واسع لكل جانب من جوانب السياسات -سير العملية، والبرنامج، والسياسة-⁴⁵ وبالاستناد إلى منهجيات كمية ونوعية، كما هو مفصل أدناه، تقييم الورقة نجاح وفشل سياسات الحكومة الإسرائيلية في معالجة الجريمة والعنف داخل المجتمع الفلسطيني العربي في إسرائيل، من خلال إنشائها مراكز للشرطة في المدن والقرى العربية وزيادة التواجد الأمني فيها.

يبدأ التحليل بالجانب الذي يخص **سير العملية**. يعرف ماكونيل سير العملية بأنها تشتمل على "المشاركة التداولية، وتصميم السياسات، وحل الخلافات، وحل المشكلات، ودورة السياسات".⁴⁶ ومن جهة الحكومات، يشتمل ذلك على تحديد المشكلات، ومعاينة مختلف خيارات السياسات، وإجراء المشاورات (أو عدم إجرائها)، واتخاذ القرارات.⁴⁷ إضافة إلى هذا، يتضمن سير العملية اختيار الحكومة لمن ستستشيرهم، وتقييم مزايا وعيوب خيارات السياسات المتاحة قبل اتخاذ قرارها النهائي. وباعتبار أن الحكومات هي من تنفذ هذه الإجراءات، يصبح من الممكن تقييم هذا الجانب وفقاً لمقياس النجاح أو الفشل.⁴⁸ ومن ثم، يُعرف الجانب الذي يخص **البرنامج** بأنه "ما تفعله الحكومات".⁴⁹ ويشير هذا التعريف إلى التنفيذ الفعلي والإفصاح عن النوايا والتصريحات الصادرة بشأن سياسات معينة. وهو ما يشتمل على مجموع "موارد وأدوات الحكومات"، ويشمل ذلك "القوانين، والمووظفين العموميين، والإنفاق العام، والحوافز الضريبية، والتشجيعات".⁵⁰ أما الجانب الثالث والأخير، فهو **السياسة**؛ وذلك لكونها عنصراً ضرورياً لفهم شامل للسياسات، إذ تُعدّ عنصراً أساسياً في تقييم السياسات المتعدّد الأبعاد لإطار العمل.⁵¹

"علينا أن ندرك أن للبرامج تداعيات سياسية".⁵² يذكّر ماكونيل عدّة أبعاد يجب استكشافها لتقييم النجاح أو الفشل السياسي. وتتضمن هذه الأبعاد الخيارات الحكومية، وتوقيت القرارات، والأهم من كل ذلك: دور الرمزية، سواء أظهر ذلك من خلال الفعل أم من خلال عدم القيام به. تؤثر كل هذه العوامل على فرص السياسيين الانتخابية وقدرتهم على تحديد الأجندة السياسية. كذلك يسلط ماكونيل الضوء على أهمية السياسات المصممة خصيصاً لكسب الأصوات.⁵³

من المهم أن نشير إلى أن دوافع تدخل الدول والسياسيين تتجاوز الاعتبارات الانتخابية البحتة. فعلى سبيل المثال، قد تُسهم الأيديولوجيا والتحيزات المؤسسية في اتخاذ القرارات بشأن السياسات. ولجعل الإطار التحليلي أكثر شمولية، سنتناول هذه الورقة الأثر السياسي للسياسات على المستوى القطري. ونُعدّ هذه ميزة أخرى لهذا الإطار -أي مرونته التي تسمح بإدراج عوامل محدّدة تتعلق بسياسات معينة، هذا مع محافظته على بنية ماكونيل العامة.

44. المرجع السابق.

45. المرجع السابق.

46. المرجع السابق.

47. المرجع السابق.

48. المرجع السابق.

49. المرجع السابق.

50. المرجع السابق.

51. المرجع السابق.

52. المرجع السابق.

53. المرجع السابق.

العلاقة بين فلسطينيّي الـ48 وجهاز أمن الدولة الإسرائيليّ

تبدّلت العلاقة بين المجتمع الفلسطينيّ في عام 1948 وأجهزة الأمن المختلفة للدولة على مرّ السنين. فقد شهدت في بعض الأحيان تصعيداً بلغ حدّ الصراع، ومن ذلك تأسيس الدولة في عام 1948 والنكبة، وفترة الحكم العسكريّ من عام 1948 إلى عام 1966،⁵⁴ ومذبحة كفر قاسم عام 1956،⁵⁵ ويوم الأرض في عام 1976، والانتفاضة الأولى في فترة الأعوام 1987-1993،⁵⁶ والانتفاضة الثانية في الفترة الواقعة بين عام 2000 وعام 2005.

ينصبّ تركيز هذه الورقة على الفترة الممتدة من عام 2000 حتّى كانون الأوّل 2025، أي بدءاً من اندلاع الانتفاضة الثانية ومقتل ثلاثة عشر مواطناً فلسطينياً إسرائيلياً بسلاح الشرطة الإسرائيليّة في تشرين الأوّل 2000.⁵⁷ وبعد الانتفاضة الثانية، شكّلت لجنة أور للتحقيق في الأحداث، اللجنة التي توصّلت في تقريرها الصادر عام 2003 إلى عدد من النتائج الدامغة، ومن بينها أنّ جهاز الأمن الإسرائيليّ تعامل مع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل كأعداء للدولة، وأوصت بإجراء تحقيق في أفعاله.⁵⁸ في عام 2005، قدّمت مآخس "وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة" تقريرها الخاص والذي أوصت فيه بعدم توجيه أيّ اتهامات للضباط في ما يتعلّق بحوادث القتل الثلاثة عشر. وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة الموجهة لهذا القرار، قرّر النائب العامّ في عام 2008 إغلاق جميع التحقيقات في هذه الحوادث.⁵⁹

في أيار 2021، اندلعت اشتباكات جديدة بين الشرطة وفلسطينيّي الـ48، وكان من وراء ذلك في هذه المرّة إجلاء الدولة للفلسطينيين من منازلهم في حيّ الشيخ جراح بالقدس الشرقية. وردّاً على الاحتجاجات التي تلت ذلك في البلدات الفلسطينية داخل إسرائيل، اشتمل ردّ فعل الشرطة العنيف على استخدام الرصاص المطاطي، وفرض حظر التجوّل، وإغلاق العديد من البلدات الفلسطينية بالمتاريس، ونشر دوريات شرطة الحدود، وحملة اعتقالات واسعة النطاق شملت أكثر من 1,500 شخص.⁶⁰

لا ينتهي التعامل العدائيّ مع الفلسطينيين مواطني إسرائيل عند هذه النقطة، وذلك باعتبارهم أعداءً كما أقرّت لجنة أور قبل سنوات. فكما يناقش مينتوفيتش وآخرون، "لا يُنظر إلى المواطنين العرب بصفتهم أقلّيّة غير يهوديّة فحسب، بل يُنظر إليهم أيضاً على أنّهم "العدوّ من الداخل".⁶¹ وفي السنوات الأخيرة، نُشرت مجموعة متزايدة من التقارير تصف إسرائيل بأنّها دولة فصل عنصريّ.⁶² وتشير نتائج هذه التقارير إلى نظام يُجمع المراقبون على أنّه مُهيكل مؤسّسياً للتمييز ضدّ الأقلّيّة العربيّة الفلسطينية في إسرائيل. ومن هنا، فإنّ أُمْنَة الأقلّيّة العربيّة تقع في سياق نظام فصل عنصريّ.

54. بوميل، يائير. (2015). "الحكم العسكري". لدى: روحانا، نديم؛ وصباغ-خوري، أريغ (محرران). *الفلسطينيون في إسرائيل قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع*. حيفا: *مدي الكرمل*. ص.ص. 59-70.

55. مّاع، عادل. (2015). "مجزرة كفر قاسم". لدى: روحانا، نديم؛ وصباغ-خوري، أريغ (محرران). *الفلسطينيون في إسرائيل قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع*. حيفا: *مدي الكرمل*. ص.ص. 87-94.

56. بشير، نبيه. (2016). *يوم الأرض - ما بين القومي والمدني سيرورة وتحول*. حيفا: *مدي الكرمل*. ص.ص. 66-86؛ نخلة، خليل. (2015). "يوم الأرض". لدى: روحانا، نديم؛ وصباغ-خوري، أريغ (محرران). *الفلسطينيون في إسرائيل قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع*. حيفا: *مدي الكرمل*. ص.ص. 95-102؛ محمد، جبريل؛ ونزال، واصف. (1990). *فلسطينيو 1948، نضال مستمر (1948-1988)*. القدس: مركز الزهراء. ص.ص. 177-188.

57. في أيلول 2000، زار أريئيل شارون، رئيس المعارضة في الكنيست حينها، المسجد الأقصى برفقة قوات الأمن الإسرائيلية. أشعلت الزيارة مظاهرات في الضفة الغربية، وغزة، وداخل إسرائيل من قبل فلسطينيّي الـ48، معلنةً بداية الانتفاضة الثانية. في تشرين الأوّل 2000، قتل 13 مواطناً فلسطينياً من قبل قوات الشرطة الإسرائيلية خلال المظاهرات. بعد ضغط جماهيري كبير، تمّ تأسيس لجنة أور في نهاية عام 2000 للتحقيق في أحداث أكتوبر 2000.

عدالة. (2020، 28 أيلول). هبة أكتوبر 2000. *عدالة*. للمزيد، انظر: أبو راس، ثابت. (2015). "هبة أكتوبر". لدى: روحانا، نديم؛ وصباغ-خوري، أريغ (محرران). *الفلسطينيون في إسرائيل قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع*. حيفا: *مدي الكرمل*. ص.ص. 167-180.

58. المرجع السابق.

59. المرجع السابق.

60. شلحت، أنطون. (2021). هبة فلسطينيّي 48: هدف مزدوج. *مجلة الدراسات الفلسطينية*. 127. ص.ص. 89-96.

61. Mentovich, Avital; et al. 21. مرجع رقم.

62. OHCHR. (2022, March 25). Israel's 55-year occupation of Palestinian Territory is apartheid— UN human rights expert. *OHCHR*; Amnesty International. (2022, February 1). ISRAEL'S APARTHEID AGAINST PALESTINIANS. *Amnesty*; HRW. (2021, April 27). A Threshold Crossed— Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution. *HRW*.

القرارات الحكومية الإسرائيلية لإنشاء مراكز شرطة جديدة في المدن والقرى الفلسطينية

بعد استعراضنا لبعض جوانب العلاقة التاريخية بين فلسطيني الـ48 والدولة، تتناول هذه الورقة البحثية استجابة الدولة لارتفاع معدلات الجريمة داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. وتشتمل هذه الاستجابة على سلسلة من القرارات الحكومية، من بينها قرارات إنشاء مراكز شرطة جديدة في المدن والقرى الفلسطينية، وهي محور هذه الدراسة التي لا تتناول بالبحث قرارات أخرى، كمثل تلك التي تهدف إلى تضيق الفجوات الاقتصادية.

أقرت الحكومة برئاسة إيهود باراك، زعيم حزب العمل، مباشرة بعد أحداث أكتوبر 2000 -وعلى وجه التحديد في 22 تشرين الأول 2000- القرار الحكومي حامل الرقم 2467، وهو عبارة عن خطة متعددة السنوات لمعالجة أوجه عدم المساواة بين المجتمعين اليهودي والفلسطيني العربي في البلاد. وتضمنت الخطة تخصيص تمويل حكومي لزيادة التواجد الأمني في المدن العربية وبناء مراكز شرطة جديدة.⁶³

استمر هذا التوجه في عهد حكومة الليكود برئاسة أريئيل شارون، التي أقرت القرار الحكومي حامل الرقم 2026 في عام 2004. ومن خلال هذا القرار، صادقت الحكومة على رد الشرطة على التوصيات التي قدمتها لجنة أور، وذلك، أولاً، من خلال إكمال بناء مركز شرطة جديد في أم الفحم، وهي مدينة فلسطينية عربية في منطقة المثلث في إسرائيل، وثانياً من خلال توظيف ضباط شرطة إضافيين وزيادة عدد المتطوعين في الشرطة.⁶⁴

لم يجرِ التشديد على زيادة التواجد الشرطي مجدياً إلا في عام 2015، حين صدر قرار حكومي آخر؛ إذ نصّ القرار الحكومي ذو الرقم 922، الذي اعتمدته حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، على وضع خطة لتوسيع نطاق التواجد الشرطي وتعزيز إنفاذ القانون في "مدن الأقليات". واشتمل ذلك على إنشاء مراكز شرطة إضافية، وزيادة عدد ضباط الشرطة، وتوسيع نطاق برنامج مكافحة الجريمة الذي تديره وزارة الأمن العام ليشمل المزيد من البلدات.⁶⁵ ومن الجدير بالذكر أن القرار حامل الرقم 922 كان -على العكس من القرارات السابقة- عبارة عن خطة خمسية تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لدى "الأقليات"، والتي تتضمن بنداً يخص العمل الشرطي.

أعقب القرار حامل الرقم 922 (2015) القرار الحكومي حامل الرقم 1402 والصادر في عام 2016، الذي حمل عنوان "تعزيز الأمن الشخصي للسكان العرب والأمن في القدس". خصص هذا القرار أموالاً لـ "بناء مراكز شرطة جديدة، وتقوية المراكز القائمة، وتعزيز القدرات العملية، وتوسيع نطاق قدرات الدعم الشرطي من خلال توظيف 2,600 شرطي جديد".⁶⁶ كذلك ألزم القرار وزارتي الداخلية والدفاع والخزانة العامة بوضع خطة ثلاثية للسنوات 2017-2020.

في عام 2021، وبعد حصول تزايد مطرد في معدلات الجريمة في المجتمع الفلسطيني، أصدرت حكومة نتنياهو القرار الحكومي ذا الرقم 852. تضمن هذا القرار عدة بنود، استند بعضها إلى توصيات وردت في التقرير الخاص للمديرين العاميين للوزارات الصادر في تموز 2020.⁶⁷ وقد استند القرار إلى قرارات سابقة، بما فيها القرار ذو الرقم 1402 المذكور آنفاً، وحافظ على التركيز على الجريمة داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. وخصص جزء من هذا القرار تمويلًا إضافيًا لاستكمال بناء عدد من مراكز الشرطة والإطفاء في المدن العربية، فضلاً عن دعم توسيع المراكز القائمة.⁶⁸

63. مكتب رئيس الحكومة. (2000، 22 تشرين الأول). خطة متعددة السنوات لتطوير البلدات في الوسط العربي. [مكتب رئيس الحكومة](#). [بالعبرية]

64. سكرتير الحكومة. (2004، 13 حزيران). توزيع الشرطة في الوسط العربي وتقديم خدمات لهذا الوسط بعد تقرير "لجنة أور". [مكتب رئيس الحكومة](#). [بالعبرية]

65. سكرتير الحكومة. (2015، 30 كانون الأول). النشاطات الحكومية من أجل التطوير الاقتصادي لمجموعات الأقليات 2016-2020. [مكتب رئيس الحكومة](#). [بالعبرية]

66. سكرتير الحكومة. (2016، 10 نيسان). زيادة الأمان الشخصي في الوسط العربي والأمن في القدس. [مكتب رئيس الحكومة](#). [بالعبرية]

67. سكرتير الحكومة. (2021، 1 آذار). السياسة الحكومية للتعامل مع الجريمة والعنف المتفشين في المجتمع العربي وتقوية المجتمع العربي في إسرائيل وتعديل للقرارات الحكومية. [مكتب رئيس الحكومة](#). [بالعبرية]

68. المرجع السابق.

أُجريت انتخابات جديدة في آذار 2021، وتولّت حكومة نيّت-آبيد الجديدة السلطة في حزيران. حصل ذلك مباشرةً بعد أحداث أيار 2021، وانضمّ -لأوّل مرّة في تاريخ إسرائيل- حزب عربيّ إلى ائتلاف حاكم.⁶⁹ اتخذت الحكومة الجديدة عدّة قرارات تتعلق بفلسطينيّ عام 1948، من بينها القرار الحكوميّ ذو الرقم 292، وهو خطة اقتصادية مدّتها خمس سنوات،⁷⁰ وكذلك القرار ذو الرقم 550، وهو خطة لتقليص الفجوات الاقتصادية بين الأقلّيّة الفلسطينيّة والأغلبيّة اليهوديّة في إسرائيل.⁷¹ أمّا القرار الرئيسيّ المتعلّق بالجريمة في المجتمع الفلسطينيّ، فقد كان القرار الحكوميّ ذا الرقم 549.

تتمثّل الأهداف المعلّنة للقرار الحكوميّ ذي الرقم 549 في ما يلي: تفكيك المنظّمات الإجراميّة العاملة في المجتمع العربيّ من خلال استهداف مواردها الاقتصادية؛ تعزيز الشعور بالأمان لدى المواطنين العرب؛ خفض عدد الأسلحة غير المرخصة على نحو كبير داخل المجتمع العربيّ؛ تعزيز ثقة المجتمع العربيّ في أجهزة إنفاذ القانون؛ تحسين التعاون مع رؤساء السلطات المحليّة العربيّة؛ وأخيرًا، تمكين المجتمع العربيّ من مكافحة الجريمة محلّيًا.⁷² كذلك يُخوّل القرار نائب وزير الأمن العامّ (وزارة الأمن القوميّ- حاليًا) بإطلاق عمليّة طوارئ مدّتها سنّة أشهر لمحاربة الجريمة داخل المجتمع العربيّ.⁷³

تركّز بنود الخطة مجدّدًا على تعزيز مراكز الشرطة القائمة في البلدات العربيّة، بالإضافة إلى توفير التدابير لإنشاء مركز شرطة جديد في منطقة النقب الجنوبيّة، وتدابير تهدف إلى مكافحة الجريمة في المجتمعات البدويّة. إضافة إلى هذا، تُقدّم الخطة نموذج "المدينة الآمنة" في المدن المختلطة، الذي يدمج قدرات تكنولوجيّة ويُمكّن البلديّات من إدارة شؤونها الأمنيّة، وينصّ على تركيب كاميرات مراقبة في مناطق معيّنة.⁷⁴

كذلك يتضمّن القرار قسمًا عنوانه "الحّد من ظواهر الجريمة والإنفلات الأمنيّ الرئيسيّة" ينصّ على تعزيز قوّة الشرطة بوحدات من شرطة حرس الحدود "لمكافحة الجرائم الخطيرة والاضطرابات العامّة". إضافة إلى هذا، ينصّ القسم اللاحق على تخصيص فصيليّين احتياطيّين إضافيّين من شرطة حرس الحدود لاستخدامهما في حالات التصعيد الخطيرة والاستعداد للاضطرابات العامّة.⁷⁵ ثمّ يتناول قسم أخير يستحقّ الاهتمام الشباب المعرّضين للخطر، ويشير إلى العمل في الشرطة كمصدر تجدر التوصية به لغرض التوظيف.⁷⁶

المنهجية

يجمع هذا البحث بين المنهجيّين الكميّ والنوعيّ لدراسة المكوّنات المختلفة الواردة في إطار مأكونيل. من الناحية الكميّة، ونظرًا إلى عدم سهولة قياس أثر مركز الشرطة، تركّز الدراسة على جرائم القتل. وكما ذكرنا سابقًا، لا يجري التبليغ عن جميع أعمال العنف والجريمة للشرطة، في حين أنّ جريمة القتل هي أشدّ أشكال العنف، وبالتالي يُرجّح تسجيلها في إحصاءات الشرطة. إضافةً إلى ذلك، ووفقًا لتقرير صادر عن منظمّة "بلدنا" الشبابيّة، تتسم بيانات جرائم القتل بكونها مكتملة ومستقرّة ودقيقة نسبيًا.⁷⁷ ولتقليل التحيز في التقارير، يقتصر التحليل على معدّلات جرائم القتل. وتستند البيانات إلى مصدرين رئيسيّين: المؤسّسات العامّة والمنظّمات غير الحكوميّة. تستخدم هذه الورقة البحثيّة معلومات منشورة

69. سموحة، سامي. (2021، 9 آب). المسببات وتأثيرات مشاركة حزب عربي في الائتلاف: هل الحديث عن تغيير ثوري ومستمر؟. [INSS](#). [بالعبرية]

70. سكرتير الحكومة. (2021، 1 آب). الخطة الخماسية للوسط العربي. [مكتب رئيس الحكومة](#). [بالعبرية]

71. سكرتير الحكومة. (2021، 24 تشرين الأول). الخطة الاقتصادية لتقليص الفجوات في المجتمع العربي حتى 2026. [مكتب رئيس الحكومة](#). [بالعبرية]

72. سكرتير الحكومة. (2021، 24 تشرين الأول). برنامج للتعامل مع ظاهرة الجريمة والعنف في المجتمع العربي 2022-2026. [مكتب رئيس الحكومة](#). [بالعبرية]

73. المرجع السابق. عرفت بـ "حملة سيجالوفيتش" وستتم مناقشتها في الأقسام القادمة في هذه الورقة.

74. سكرتير الحكومة. مرجع رقم 72.

75. المرجع السابق.

76. المرجع السابق.

77. بلدنا. (2020، 1 حزيران). تسع سنوات من الدم - تقرير إحصائي عن جرائم القتل لدى فلسطيني 48. [بلدنا](#).

في تقارير الكنيست والتقارير الحكومية، بالإضافة إلى بيانات جرى الحصول عليها من خلال التماس بموجب قانون حرية المعلومات (FOIA) قُدِّم إلى الشرطة. فضلاً عن ذلك، تعتمد هذه الورقة على مجموعات بيانات من مركز أمان- المركز العربي للمجتمع الآمن ومبادرات إبراهيم، بالإضافة إلى تقارير من مؤسّسة بلدنا.⁷⁸

من جهة المنهجية النوعية، أجرى الباحث، لأغراض هذه الدراسة، سبع عشرة مقابلة شبه منظّمة مع جهات فاعلة وأصحاب مصلحة من ذوي الصلة، ومن بينهم أعضاء فلسطينيون في الكنيست، ورؤساء بلديات، وخبراء من المجتمع المدني، وأكاديميون. وكان معظم المشاركين في المقابلات من فلسطينيين الـ48، بالإضافة إلى قلة من الإسرائيليين اليهود.⁷⁹ وبقدّر الإمكان، أُجريت المقابلات حضورياً، وبتعذّر ذلك جرى الأمر عن بُعد عبر تطبيق الزوم. وكان الهدف من هذه المقابلات الاستفادة من معرفة أصحاب المصلحة بالموضوع، واستطلاع آرائهم حول السياسات ذات الصلة.

النتائج

يتضمّن القسم التالي رسوماً بيانية تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية. **الأول**، عرض نظرة شاملة لحجم أزمة الجريمة التي تؤثر على فلسطينيين الـ48. **الثاني**، إتاحة إجراء مقارنات مع المجتمع الإسرائيلي اليهودي ودول أخرى لتحديد حجم المسألة ووضعها في سياقها الصحيح. **الثالث**، أن تعرض الرسوم البيانية بيانات عن البلدات الفلسطينية التي جرى فيها افتتاح مراكز شرطة جديدة في السنوات الأخيرة، كي يجري تحليل تأثير ذلك على معدّلات جرائم القتل المحلية.

يُكمن التحدي هنا في قياس أثر مراكز الشرطة هذه. فقد كشفت دراسة حديثة أنّ إغلاق مراكز الشرطة المحلية، مع الإبقاء على نفس عدد الضباط ومسارات الدوريات، يُسهم في ارتفاع حوادث السطو وسرقة السيارات في المناطق السكنية.⁸⁰ لكن هذه الدراسة تركّز على فئة محدّدة من السرقة ولا تتناول الردع في ما يتعلّق بالجرائم العنيفة. وقد وجدت دراسة حديثة أخرى أنّ الجريمة تزداد مع ازدياد المسافة من مركز الشرطة، لتصل إلى ذروتها عند نحو 500-600 متر.⁸¹ أُجريت هذه الدراسة في مدينة كبيرة تضمّ العديد من مراكز شرطة، حيث تبلغ الجريمة أقصى مستوياتها في المنطقة الواقعة بين مركزيّن للشرطة. علاوة على ذلك، تعتمد الدراسة الفرضية القائلة أنّ مراكز الشرطة "تزيد من احتمالية القبض"،⁸² مستندة إلى ادّعاء ناجين أنّ ذلك هو "الرادع الأكثر فاعلية".⁸³

تقيس هذه الدراسة معدّلات جرائم القتل لكلّ 100,000 نسمة في المدن التي أنشئت فيها مراكز شرطة حديثة. ومن ثمّ تقارن هذه الأرقام بالتغيّرات على مستوى المجتمع لتحديد ما إذا كان لهذه المراكز أيّ آثار على المستوى المحلي. على الرغم من أنّه من المتوقّع أن يكون لمراكز الشرطة تأثير على البلدات المجاورة، تركّز هذه الدراسة حصراً على تأثيرها داخل المدن التي تقع فيها. وتعرض الرسوم البيانية أدناه التغيّرات الحاصلة في معدّلات الجريمة قياساً إلى العدد الإجماليّ لمراكز الشرطة. وأخيراً، تبحث الدراسة في معدّلات كشف الجرائم قياساً إلى عدد مراكز الشرطة المنشأة حديثاً، باعتبار ذلك عنصراً أساسياً في الردع.

78. بعض المؤسسات تشمل المواطنين العرب من القدس الشرقية والجولان في رصدها، بينما لم تشملها غيرها. تم السيطرة على المنطقتين وضمهما بعد حرب الأيام الستة عام 1967 وتعد مناطق محتلة من قبل المجتمع الدولي.

علاوة على ذلك، فالسكان الفلسطينيون في القدس الشرقية والسوريون في الجولان السوري لا يحملون الجنسية الإسرائيلية لأسباب قانونية وسياسية مختلفة. لأجل هذه الأسباب، لا تشمل هذه الورقة ضحايا من هاتين المنطقتين، بالرغم من كونهما تحت سلطة الشرطة الإسرائيلية. لا يظهر أنّه كان لهذا الاستثناء أي أثر ملموس على النتائج بشكل عام.

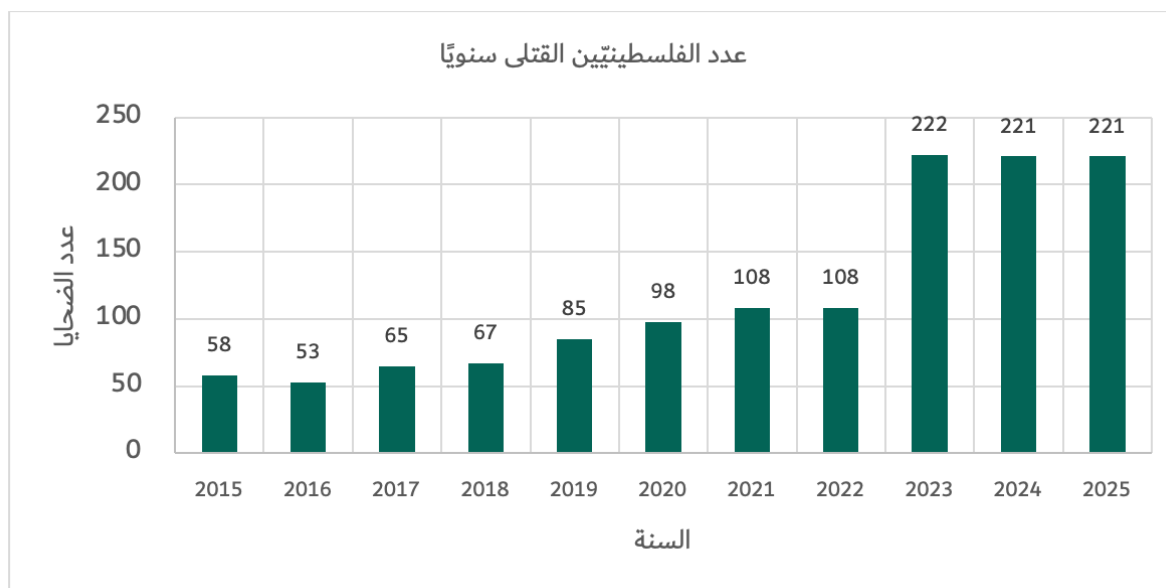
79. وهذا يشمل البروفيسور جاي بن بورات، خبير في العمل الشرطي مع الأقليات، وروعي، المسؤول عن رصد الجرائم في الداخل الفلسطيني لجمعية مبادرات إبراهيم.

80. Blesse, Sebastian; & Diegmann, André. (2022, February 8). The place-based effects of police stations on crime: Evidence from station closures. *Journal of Public Economics*, 207.

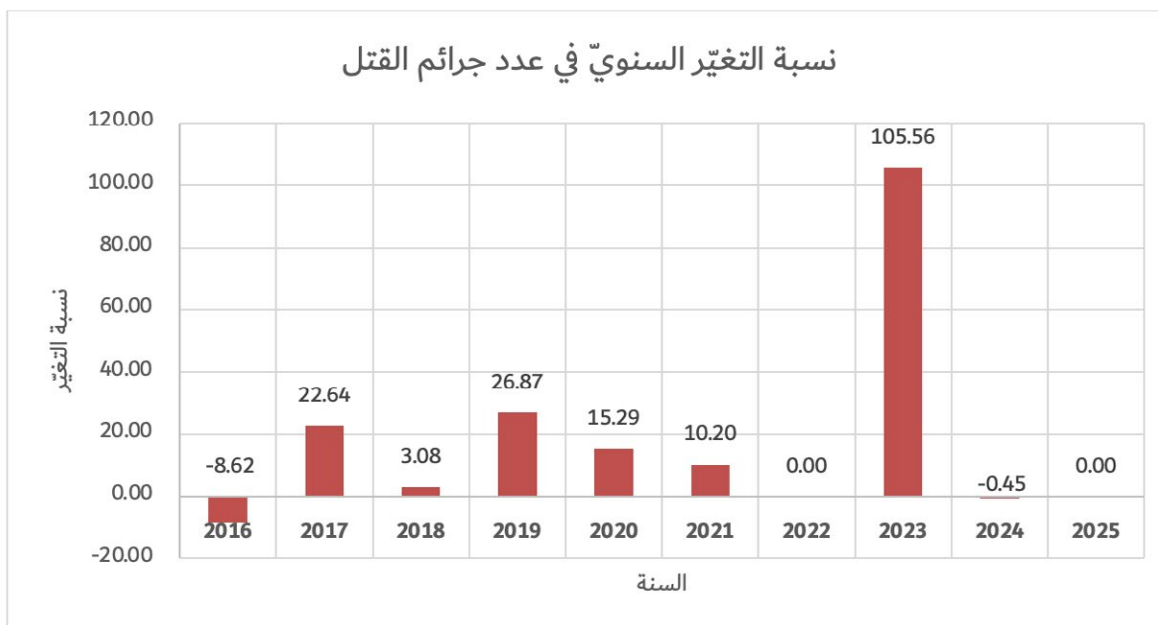
81. Fondevila, Gustavo; et al. (2021). Crime deterrent effect of police stations. *Applied Geography*, 134.

82. المرجع السابق.

83. Nagin, Daniel S.. (2013). Deterrence in the Twenty-First Century. *Crime and Justice*, 42. Pp. 199– 263.

الشكل (1): عدد الضحايا القتلى في المجتمع الفلسطيني العربي في إسرائيل خلال العقد الماضي⁸⁴

منذ عام 2023، أصبح تجاوز عدد ضحايا القتل الفلسطينيين في إسرائيل 220 شخصاً سنوياً نمطاً مألوفاً.⁸⁵ فقد سجّل عام 2023 رقماً قياسياً جديداً مع تجاوز عدد القتلى 220 شخصاً لأول مرة، أي أكثر من ضعف الرقم المسجّل في العام السابق.

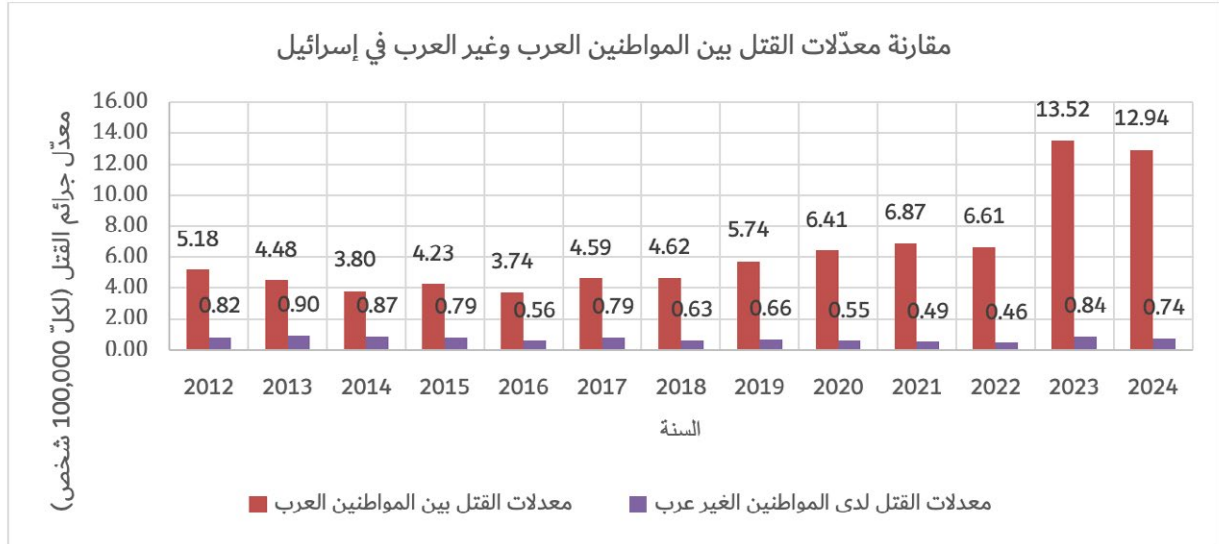
الشكل (2): التغيّر السنوي في عدد ضحايا جرائم القتل⁸⁶

84. بلدنا. مرجع رقم 2. ومن رصد المعطيات لدى الباحث. المعطى لعام 2025 دقيق حتى 1 كانون الأول 2025.

85. من المهم التوضيح مجدداً أن هذه الأرقام تستثني الفلسطينيين في القدس الشرقية، والسوريين القاطنين في هضبة الجولان، والفلسطينيين الذين قتلوا مباشرة على يد الشرطة الإسرائيلية. في عام 2025، قتل 12 فلسطينياً من سكان إسرائيل على يد الشرطة الإسرائيلية.

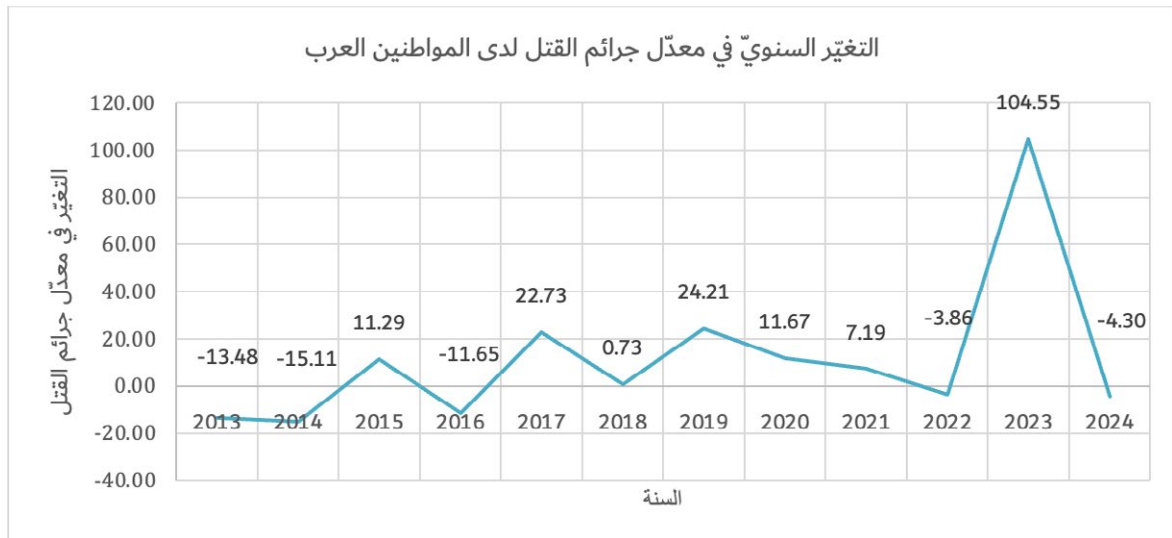
86. تم الحساب عبر طرح عدد الذين قتلوا في العام السابق من عدد الذي قتلوا في العام اللاحق، ثم قسمة النتيجة على عدد الذين قتلوا في العام السابق ومن ثم ضربها بمئة.

الشكل (3): معدّل جرائم القتل (لكلّ 100,000 شخص) بين المواطنين الفلسطينيين العرب في إسرائيل خلال العَقد الماضي مقارَنةً بمعدّل جرائم القتل بين المواطنين غير العرب⁸⁷



هناك فجوة كبيرة بين معدّلات القتل، لكنّها تتّسع اتّساعًا ملحوظًا بعد عام 2023، حيث يرتفع معدّل جرائم القتل لدى المواطنين العرب في إسرائيل إلى **أكثر من سبعة عشر ضعفًا** من معدّل جرائم القتل لدى المواطنين غير العرب في إسرائيل.

الشكل (4): التغيّرات السنويّة في معدّل جرائم القتل لدى المواطنين العرب



87. تمّ الحصول على معطيات الكثافة السكانية من الموقع الرسمي لدائرة الإحصاء المركزية. كما تمّ ذكره أعلاه، هذه المعطيات لا تشمل القدس الشرقية والجولان المحتل. تمّ طرح تعداد سكانهم قبل حساب المعدل، الذي تمّ حسابه عبر تقسيم عدد القتلى على عدد العرب الفلسطينيين الكلي. تمّ عرض النتائج وفقًا لمئة ألف شخص، لأن هذا هو المعيار لمعدلات القتل المستخدم من قبل المؤسسات الدولية لغرض لمقارنة. المصادر: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. [د. ت.]. الإحصاء السكاني السنوي للمجتمع العربي في إسرائيل. [المعهد الإسرائيلي للديمقراطية](#). [بالعبرية]: دائرة الإحصاء المركزية. (2024، 31 كانون الأول). تعداد إسرائيل السكاني عشية 2025. [دائرة الإحصاء المركزية](#). [بالعبرية]: مركز البحث والمعلومات. (2024، 26 كانون الأول). معطيات عن السكان العرب في القدس الشرقية. [الكنيست](#). [بالعبرية]

وهنا تتضح من جديد ذروة عام 2023، وكذلك الاتجاه التصاعدي المستمر وغير المتقطع تقريباً في معدل جرائم القتل منذ عام 2017، وهو ما يؤكد على خطورة الوضع.

الجدول (1): مقارنة معدلات جرائم القتل قبل وبعد افتتاح مراكز الشرطة الجديدة في المدن التي جرى فيها إنشاء مراكز شرطة حديثة، مقارنةً بالمتوسط القطري⁸⁸

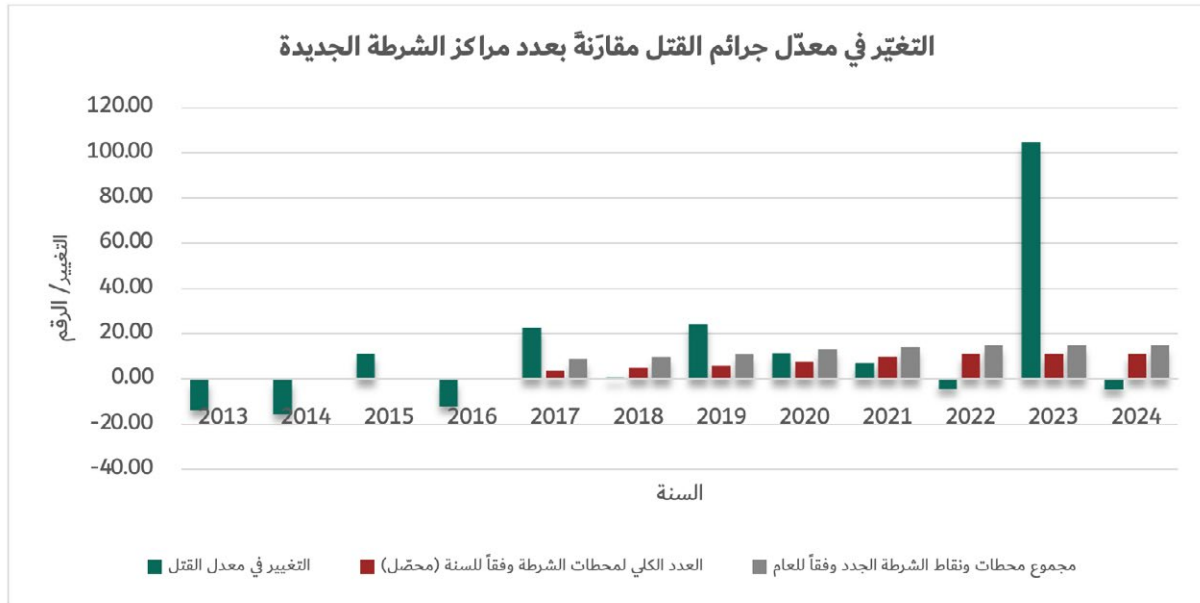
البلدة	سنة إقامة مركز الشرطة	متوسط معدل جرائم القتل قبل افتتاح مركز الشرطة (لكل 100,000 شخص)	متوسط معدل جرائم القتل بعد افتتاح مركز الشرطة (لكل 100,000 شخص)	متوسط معدل جرائم القتل لدى فلسطينيين 48 من قبل (لكل 100,000 شخص)	متوسط معدل جرائم القتل لدى فلسطينيين 48 من بعد (لكل 100,000 شخص)	التغير في معدل جرائم القتل (المدينة/ فلسطينيو 48 ككل)
مجد الكروم	2017	4.59	4.14	4.34	8.10	-9.8%
باقة الغربية	2017	0.62	8.47	4.34	8.10	1266%
طمرة	2017	2.56	4.14	4.34	8.10	67.71%
كفر كتّا	2017	1.60	7.70	4.34	8.10	381.2%
كفر قاسم	2018	9.73	14.31	4.25	8.68	47.04%
الطيبة	2020	11.63	20.57	4.76	9.99	76.87%
كفر ياسيف	2020	1.72	13.02	4.76	9.99	657%
جسر الزرقاء	2021	11.73	31.9	4.74	10.81	172%
شقيب السلام	2022	8.5	13.766	5.00	11.79	61.88%

وفقاً لبيانات الشرطة التي حصل عليها المؤلف من خلال طلب بموجب قانون حرية المعلومات، شُيّد أحد عشر مركزاً شرطيةً جديداً في البلدات العربية في إسرائيل منذ عام 2017، بما في ذلك تلك المذكورة في هذا الجدول.

تجدر الإشارة إلى أنه في بلدة واحدة فقط (مجد الكروم) سُجّل انخفاض في معدل جرائم القتل، بينما سُجّل ارتفاع في جميع البلدات الأخرى. تشير البلدات الموسومة أسماؤها باللون الأحمر إلى أنّ الزيادة في معدل جرائم القتل على مستوى البلدة كانت أعلى من المتوسط العام للمجتمع العربي في إسرائيل؛ بينما تشير البلدات الموسومة أسماؤها باللون الأخضر إلى أنّها كانت أقل. يُظهر الجدول زيادات أعلى من المتوسط في أربع بلدات وزيادات أقل من المتوسط في خمس بلدات. يبلغ متوسط الزيادة في البلدات المذكورة أعلاه 302.2%، أي أعلى بـ 2.9 مرة من متوسط الزيادة العام للمجتمع العربي في إسرائيل، والذي يبلغ 103.9%.

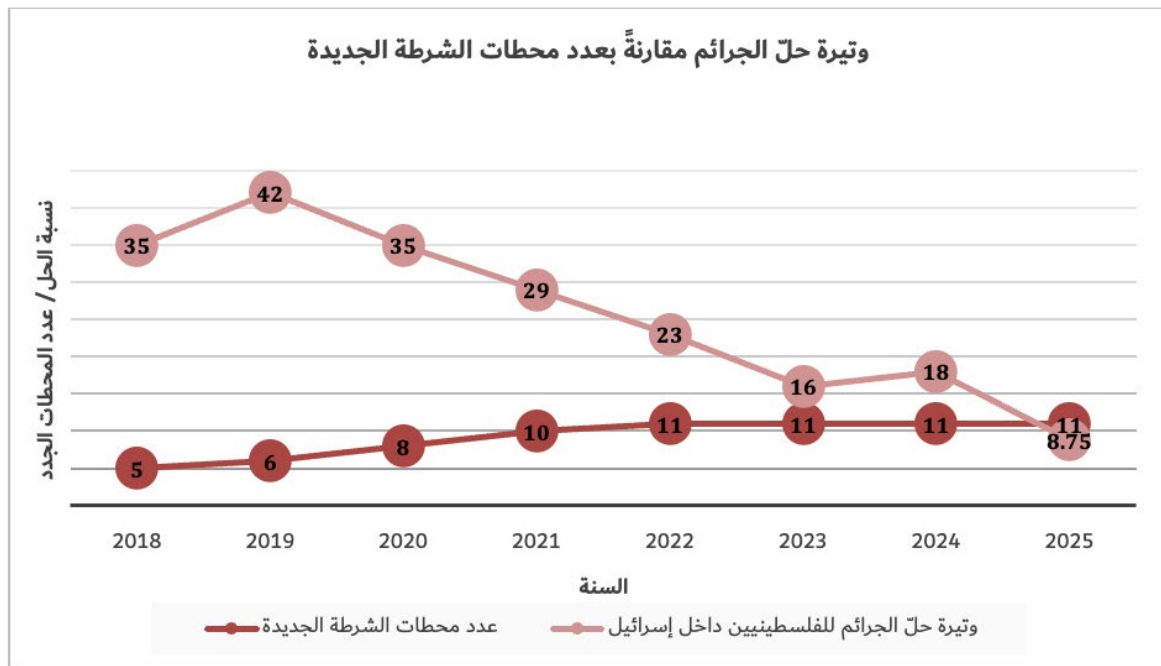
88. ننتقل الآن إلى تحليل عدد من البلدات التي أنشئت فيها محطات شرطة جديدة. تم انتقاء عدد من البلدات التي أنشئت فيها محطات جدد، بدءاً بالاعتراف بأن هنالك عدداً من العوامل التي تؤثر على الجريمة. الغالبية من السلطات المحلية العربية هي في المراتب الأدنى من الشرائح الاجتماعية-اقتصادية (مراحل 1-4 من 10)، ما يسمح بافتراض شروط اجتماعية-اقتصادية متشابهة في هذه البلدات. علاوةً على ذلك، تم فحص معدلات القتل على مر السنوات مع تعديل الكثافة السكانية لكل عام. نهايةً، تمت مقارنة المعدلات المتغيرة مع تلك لفلسطينيين 48 عامةً. هذا التوجه يتبع ادعاء سهى عراف عام 2020 بأن محطات الشرطة لا تحد من الجريمة، بل في بعض الأحيان ممكن ربطها بارتفاعات مبلّغة في الجريمة. (عرّاف، سهى، 2020، 21 كانون الأول). تحقيق: محطات شرطة في البلدات العربية لا تقلل من حالات القتل. [سبحا ميكومي. بالعبرية]. تهدف هذه الورقة إلى توثيق وتوسيع هذه المستخلصات إذا أمكن. قدّم باحثون في بلدنا ومركز أمان، مشكورين، معطيات عن جرائم القتل في هذه البلدات؛ وقام الباحث بتحليلها. تم الحصول على معطيات عن الكثافة السكانية من مصادر حكومية منها: معهد التأمين الوطني. (2026). إحصائيات حسب البلدة. معهد التأمين الوطني. [بالعبرية]. دائرة الإحصاء المركزية. (2026). منتج التقسيم الجغرافي. [دائرة الإحصاء المركزية. بالعبرية]

الشكل (5): التغير في معدّل جرائم القتل لدى المواطنين العرب، مقارنةً بعدد مراكز الشرطة ونقاط الشرطة الجديدة التي جرى إنشاؤها،⁸⁹ حسب السنة



يوضح هذا الرسم البياني التغيرات الحاصلة في معدّل جرائم القتل جنباً إلى جنب مع عدد مراكز الشرطة الجديدة (بما في ذلك نقاط الشرطة الصغيرة) التي أنشئت. وهو يُظهر عدم وجود علاقة واضحة بين إنشاء مراكز الشرطة الجديدة والتغيرات في معدّل جرائم القتل. شهد العام 2023 إنشاء أكبر عدد من مراكز الشرطة خلال العقد الماضي، وهو العام ذاته الذي حصلت فيه زيادة حادة في معدّل جرائم القتل.

الشكل (6): معدّل كشف جرائم القتل سنوياً،⁹⁰ إلى جانب عدد مراكز الشرطة الجديدة التي جرى إنشاؤها⁹¹



89. نقاط الشرطة هي غرف مخصصة لأفراد الشرطة للاستخدام عند عملهم في بلدة معينة. من المهم التنويه بأنها لا تحوي أشخاصاً طيلة الوقت، لكنها توفر تواجداً شرطياً معيناً، حتى ولو لفترات زمنية قصيرة.

90. مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست. (2023، 6 شباط). مجموع معطيات عن الجريمة في إسرائيل. [الكنيست](#). [بالعبرية]

91. مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست. (2025، 11 أيار). تحليل معطيات حول جرائم القتل في إسرائيل من 2021 حتى 10 آذار 2025. [الكنيست](#). [بالعبرية]

يُثبت هذا الرسم البياني أنّ إنشاء مراكز شرطة جديدة لم يحسّن معدّل كشف جرائم القتل لدى فلسطينيّ الـ48، بينما وفي واقع الأمر يسير المنحى في الاتجاه المعاكس.

النتائج النوعية

يعرض هذا الملخص مجموعة من المواقف ووجهات النظر تتناول محور هذه الورقة البحثية، أي سياسات فتح مراكز الشرطة كوسيلة للحدّ من الجريمة في المدن والقرى العربية في إسرائيل، على أن تُناقش آراء أصحاب المصلحة حول الغاية السياسية لهذه السياسات، ومعها التوصيات الرسمية على نحو منفصل في القسم التحليلي.

اتّفق جميع المشاركين الذين أُجريت معهم مقابلات خلال الدراسة على أنّ الدولة تتحمّل مسؤولية معالجة مشكلة الجريمة لدى فلسطينيّ الـ48، إلّا أنّهم قدّموا آراءً متباينة في ما يخصّ مقدار المسؤولية الواقعة على عاتق الدولة، بما في ذلك الشرطة، وكذلك مقدار المسؤولية الواقعة على عاتق المجتمع نفسه. وقد دافع رئيس إحدى البلديات العربية عن الرأي القائل بأنّ الشرطة تتحمّل المسؤولية الرئيسية: "دور الشرطة أكبر بكثير، ويشتمل ذلك على جمع الأسلحة غير المرخصة في المجتمع العربيّ. هذه المسألة ليست من اختصاص البلدية أو... لجان الصلح [جماعات الوساطة المجتمعية تقوم بحلّ النزاعات المحليّة]... هناك قصور في جمع الأسلحة [...] كلّ ما يتعلّق بمكافحة الجريمة والمجرمين يقع في المقام الأوّل تحت مسؤولية الشرطة".⁹²

وفي ما يتعلّق بمسألة افتتاح مراكز شرطة جديدة، برزت أربعة مواقف رئيسية. يؤيّد الفريق الأوّل افتتاح مراكز الشرطة كوسيلة للحدّ من الجريمة. أمّا الفريق الثاني، فيعارض هذه السياسات على نحو قاطع. الفريق الثالث يعبّر عن معارضتها شخصيًا، ولكنه يتعاون معها ويقبلها لأسباب إستراتيجية. أمّا الفريق الرابع، فيقف مترددًا تجاه هذه السياسات.

يضمّ المعسكر الأوّل مجموعةً من المنظّمات غير حكومية تعتقد أنّ إنشاء مراكز شرطة جديدة يشكّل خطوة مهمّة لتعزيز التواجد الأمنيّ ومكافحة الجريمة. ويشمل هذا المعسكر أيضًا رئيس حزب سياسيّ عربيّ يتبنّى هذا الموقف. أمّا المعسكر الثاني، فيضمّ هو كذلك مجموعةً من المنظّمات غير حكومية، وخبراء، وبعض رؤساء البلديات. وكما ذكر أحد الأشخاص ممّن قابلتهم، "في كثير من الحالات ليست الشرطة أو السجن حلًا [...] لا أعتقد أنّ الأمر يتعلّق بعدد ضباط الشرطة أو بتواجد مباني مراكز الشرطة".⁹³ يحذّر جزء من المُنصّوبين تحت هذا المعسكر من أنّ مراكز الشرطة الجديدة قد لا تُسهم في تعزيز الأمن، بل إنّها قد تُشكّل خطرًا على الحقوق الفردية. ويدّعون أنّ هذه المخاطر تشمل سوء معاملة المحتجزين لأسباب سياسية: "حتّى داخل هذا المركز، وكما نعلم من الشهادات، تعرّض الناس للضرب والتعذيب أثناء الاستجواب وبعده".⁹⁴ فضلًا عن ذلك، يشيرون إلى التقليصات في الميزانيات المخصصة للبرامج الاجتماعية من أجل تمويل مراكز الشرطة الجديدة، والتي يدّعون أنّها لا تقوم بوظيفتها في الحدّ من الجريمة. وعلى هذا فإنّهم يعتبرونها مجرد تذكير ماديّ بقمع الدولة، وأنّها لا تؤدي أيّ غرض مفيد، وفي الإمكان تبرير إغلاقها.

يضمّ المعسكر الثالث بعض أعضاء الكنيست، وقادة وطنيين آخرين، ورؤساء بلديات. وعلى الرغم من إدراكهم تعقيدات المسألة، فإنّهم يرون أنّ إنشاء مراكز شرطة جديدة هو عبارة عن فخّ: فهم إذا عارضوا إنشاء مركز جديد سيُلقي عليهم اللوم لأنّهم لا يأخذون مكافحة الجريمة على محمل الجدّ. أمّا إذا وافقوا، فستسهم موافقتهم في تعزيز الأمنّة داخل مجتمعهم. ويجادل أعضاء ينتمون إلى هذا المعسكر بأنّه بمجرد إنشاء مراكز جديدة لا يمكن للدولة أن تُلقى باللوم على المجتمع، بل يجب عليها أن تتحمّل مسؤولية تقصيرها في حماية مواطنيها. في هذا الصدد، يقول أحد رؤساء البلديات: "لم يكن فتح مراكز الشرطة موقفنا، بل كان موقف الدولة [...] لقد اتّبعتنا كمجتمع عربيّ، سياسات "سحب الأعذار".⁹⁵

أمّا المعسكر الأخير، فيضمّ رؤساء بلديات ممّن يدّعون أنّهم سيفعلون كلّ ما يلزم لمكافحة الجريمة، وأنّ ما يهمّهم ليس

92. مقابلة مع رئيس بلدية كفر قاسم.

93. مقابلة مع ممثل عن مركز عدالة (مركز حقوق فلسطيني في إسرائيل).

94. المرجع السابق.

95. مقابلة مع رئيس مجلس كفر ياسيف.

وجود مركز شرطة بل خفض معدلات الجريمة. وكما قال أحد هؤلاء: "إذا قامت الشرطة بواجبها، فسأكون أسعد الناس [...] من ناحيتي، لا يهمني مكان وجود الشرطة [...] مع كل الاحترام، ما الفائدة المرجوة من وجود الشرطة هنا إن لم تتصد للجريمة؟"⁹⁶

عند مناقشة أسباب الجريمة، طُرحت مجموعة من العوامل المحتملة -التي تتجاوز عمل الشرطة، بما في ذلك الدور الذي يقوم به جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)-⁹⁷ ومنها العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والشببية المعرضة للخطر،⁹⁸ وخسران البنى الاجتماعية العائلية والقبلية التقليدية،⁹⁹ والفراغ الناتج الذي لم تملأه المؤسسات المدنية الحديثة، هذا فضلاً عن تآكل أنظمة القيم القديمة.

عند توجيه السؤال إليهم عن أسباب الجريمة، نوقشت "حملة سيجالوفيتش"¹⁰⁰ مناقشة واسعة. اعتبر الكثيرون أنّ هذه المبادرة كانت المسؤولة عن هبوط معدل الجريمة عام 2022. وذكر أحد ممثلي مبادرة أبراهام حصول انخفاض في الجرائم في النصف الأول من عام 2022 وقبل تولي الحكومة الجديدة السلطة. وبعد قرار الحكومة الجديدة وقف الحملة، بدأ عدد الجرائم في الارتفاع مجدداً في النصف الثاني من عام 2022، واستمر في الارتفاع منذ ذلك الحين.

انتشرت مقاطع فيديو عديدة تنطرق إلى جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) ودوره.¹⁰¹ وفي فيلم وثائقي أُنتج عام 2019،¹⁰² أُجريت مقابلة مع البروفيسور مناحيم هوفنچ (من الجامعة العبرية في القدس) صرّح خلالها أنّه قد جلب عشرات الآلاف من المتعاونين مع الشاباك إلى إسرائيل، وأنّ معظمهم قد استقروا في بلدات عربية أو مختلطة. وزعم أنّ معظمهم قد سبق لهم التورط في أنشطة إجرامية، وأنهم -وكمثلهم أبنائهم- أكثر عرضة للانخراط في سلوك إجرامي بسبب افتقارهم إلى الوسائل المادية والقانونية. ويشير كذلك إلى إسقاط القضايا الجنائية المرفوعة ضدهم في كثير من الأحيان أو إلى حصولهم على صفقة.¹⁰³ ونتيجة لذلك، يعارض العديد من الخبراء والمنظمات غير الحكومية والقيادات السياسية هذا النهج، ويطالبون جهاز الأمن العام (الشاباك) بالكف عن توفير الحماية للسلوك الإجرامي بدلاً من زيادة تدخّله، كما دعا إلى ذلك نتنياهو ووزير الأمن القومي إيتمار بن چفير.¹⁰⁴ ويرى بعض النقاد أنّ هذا المقترح مجرد تكتيك سياسي رخيص للتهرّب من توفير حلول حقيقية وتمويلها، وبخاصة في ظلّ عدم إحراز أيّ تقدّم في هذا الخصوص.

وكانت مسألة الأهداف إحدى القضايا الأخرى التي جرت إثارتها. فبحسب خطة "الطريق الآمن"، جرى تحديد معدل كشف جرائم القتل المتعمد بـ 36%.¹⁰⁵ وكما صرّح أحد المستجوبين الناقدين: "لا توجد شرطة في العالم تضع نسبة 35% فقط لحلّ جرائم القتل"،¹⁰⁶ فيما هو يشير إلى مستوى الطموح المتدنّي غير المألوف، ويؤكّد على ضرورة تحديد النسبة بـ 100% هدفًا. وحتّى في ظلّ هذا المستوى المتدنّي، كانت النتائج أقلّ في عام 2022، وانخفضت أكثر في عام 2023، فيما كشف

96. مقابلة مع رئيس بلدية أم الفحم.

97. مقطع أخبار تمت مشاركته خلال مقابلة مع رئيس لجنة المتابعة العليا لقضايا المواطنين العرب: مكان [مكان- هيئة البث العامة]. (2022، 1 تشرين الأول). حياة في ظل الموت | مكان وثائقي. **يوتيوب**. **مكان**.

98. مقابلة مع رئيس بلدية أم الفحم. مرجع رقم 96.

99. مقابلة مع رئيس مجلس مجد الكروم.

100. حملة ستة أشهر بقيادة نائب وزير الأمن الداخلي حينها، يوآف سيجالوفيتش. الحملة طبقت على يد فريق عمل من مختلف الوكالات الذي استهدف الجريمة المنظمة لدى فلسطيني 48. الحملة هي جزء من "المسار الآمن"، قسم من القرار الحكومي 549. (وزارة الأمن الداخلي. (2022). عملية "المسار الآمن" وتقليص الجريمة في المجتمع العربي، بقيادة نائب الوزير يوآف سيجالوفيتش. **وزارة الأمن الداخلي**. [بالعبرية]).

101. مكان. مرجع رقم 97.

102. مقابلة مع خبير عمل سابقاً في وزارات حكومية حول قضية الجريمة.

103. مكان. مرجع رقم 97: هوفنچ، ميناحيم. (2014). تكلفة المعلومات: دمج وإعادة تأهيل المتعاونين مع المؤسسة الأمنية في المدن الإسرائيلية. **الجامعة العبرية**. [بالعبرية]

104. حزمون، ألون. (2023، 8 حزيران). مسار قتل غير مسبوق في يافة: 5 قتلى في حادث إطلاق نار. **معاريف**. [بالعبرية]

105. مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست. مرجع رقم 90.

106. مكان. مرجع رقم 97.

أحد رؤساء البلديات أنّ معدّل الكشف عن الجرائم التي تنطوي على إطلاق نار في بلده لا يتجاوز 3%.¹⁰⁷

أضاف أحد الخبراء أنّ العديد من الأهداف المرتبطة بالتمويل لا تتعلّق بالحدّ من الجريمة، بل بتجنيد العرب في الشرطة أو الخدمة المدنية. فقد كانت المهمة الأساسية المَنوطة بإحدى الوحدات التي وُصِفَتْ أنّها "وحدة مكافحة الجريمة" تجنيد العرب في قوّة الشرطة: "كانت الوحدة تُسمّى "مكافحة الجريمة"، لكن كان هذا الاسم غير دقيق. لم يكن لديها صلاحية إجراء الاعتقالات أو التحقيق [...] وأكثر ما عملت عليه هو تشجيع العرب على الانضمام إلى سلك الشرطة"....¹⁰⁸ وبينما تروم الأهداف عموماً مساعدة المؤسّسات العامّة على تحقيق غاياتها،¹⁰⁹ يجد النقاد فجوة كبيرة بين الأهداف المعلّنة وأهداف الأداء المنفّذة فعليّاً. ولذا نجدهم يدافعون عن الرأي القائل أنّ هذه المراكز تعمل لأغراض العلاقات العامّة والتجنيد أكثر ممّا تعمل كوسيلة لمكافحة الجريمة.

بحسب خبير أجريت معه مقابلة، نادراً ما أسهمت في حلّ القضايا كاميرات المراقبة التي جرى تركيبها للمساعدة في مكافحة الجريمة، باستثناء حالات محدودة مثل احتجاجات انتفاضة الكرامة في أيار 2021 وهروب السجناء: "لكن هل تمكّنت هذه الكاميرات من فكّ ألغاز قضية قتل واحدة؟ على العكس تماماً، لم نشهد حلّاً لجرائم إطلاق نار أو حرق متعمّد من خلال استخدام هذه الكاميرات [...] لقد استُخدمت مرّتين في عام 2021، مرّة خلال احتجاجات أيار، ومرّة أخرى عندما هرب سجناء من سجن الجلبوع"....¹¹⁰

على الرغم من ذلك، وكما لاحظ بعض الخبراء والقادة، تمكّنت الشرطة من استخدام الأدوات المتاحة لها لاستهداف العديد من المنظّمات الإجرامية داخل المجتمع اليهودي بنجاح في أوائل العقد الأوّل من الألفيّة الثانية. وكما ذكر أحد الذين أُجريت معهم المقابلات: "نعلم بحسب واقع التجربة أنّه عندما تقرّر أنّ الجريمة قد تفسّست على نحوٍ بالغ في المجتمع اليهودي، قامت الدولة بتدميرها".¹¹¹ وفي مقارنة أخرى، يشكّل العرب في المدن المختلطة أقلّيّة من ناحية عدد السكّان، فيما تُركّب غالبية الجرائم في أحيائهم. أثبتت قضية ضحية يهودية استجابت لها الشرطة بسرعة لتوضيح التفاوت في معاملة الشرطة: "عندما قُتل يهودي عن طريق الخطأ [...] قُبِضَ على القاتل في غزّة"¹¹² كذلك جرى توجيه انتقادات تتعلّق بكفاءة ضباط الشرطة: "المشكلة خطيرة [...] جهاز الشرطة يحمل نزعة قومية، وأفراده الذين يتواصلون يومياً مع المجتمع العربي غير مؤهلين على نحوٍ كافٍ ثقافياً وإدارياً وإنسانياً وأخلاقياً ومهنيّاً".¹¹³ وقد تكرّر التعبير عن هذا القلق في وسائل الإعلام.¹¹⁴

أمّا في ما يتعلّق بالحلول، فقد طُرِحت مجموعة واسعة من الحلول والتوصيات على مستويات متعدّدة قمتُ بتلخيصها في الملحق. يُعتبر دور الدولة أحد المحاور الرئيسية. فبينما يُعتبر معظم من قمت بمقابلتهم أنّ الدولة والشرطة هما الجهتان المسؤولتان الرئيسيتان، ثمة اختلاف في الآراء بشأن مدى التعاون المطلوب مع الحكومة، وبخاصّة في ظلّ التوتّرات المتزايدة بين المجتمع والدولة. ويرى البعض أنّ التركيز ينصبّ حصراً على الحكومة والانضمام إلى الائتلاف الحاكم باعتباره الحلّ الوحيد، بينما يَمنح آخرون الأولويّة للمبادرات المحليّة والسبل الدوليّة، حيث يعتقد أحد الذين قابلتهم أنّ "دولة إسرائيل يجب أن تُحاكّم في لاهي".¹¹⁵

107. مقابلة مع رئيس مجلس كفر ياسيف. مرجع رقم 95.

108. مقابلة مع خبير عمل سابقاً في وزارات حكومية حول قضية الجريمة. مرجع رقم 102.

109. Davis, Nick; Atkins, Graham; & Sodhi, Sukh. (2021). Using targets to improve public services. [Institute for Government](https://www.instituteforgovernment.org.uk/news/using-targets-to-improve-public-services).

110. المرجع السابق.

111. مقابلة مع رئيس حزب التجمع.

112. المرجع السابق.

113. مقابلة مع مدير مركز أمان – المركز العربي للمجتمع الآمن.

114. تسيموكي، توفّا، وأزولاي، موران. (2023، 8 حزيران). نتنياهو بعد مجزرة قرب الناصرة: "أنا مصر على دخول الشباك إلى الحلبة"، مصادر قضائية: "أولاً يجب تعديل القانون". [ynet](https://ynet.net). [بالعبرية]

115. مقابلة مع مدير مركز أمان. مرجع رقم 113.

التحليل

سأقوم في ما يلي بتقييم سياسات الحكومة الإسرائيلية لمكافحة الجريمة في المجتمع الفلسطيني العربي في إسرائيل من خلال إنشاء مراكز شرطة جديدة لتعزيز التواجد الأمني، مستخدمًا إطار عمل ماكونيل. تقوم الورقة بتقييم كل جانب من جوانب هذه السياسات (سير العملية؛ البرنامج؛ السياسة) كلًا على حدة. ويتكوّن كل جانب من عناصر متعدّدة، سيُمنح كل منها موقعًا على طيف يتراوح بين النجاح التام والفشل الذريع.¹¹⁶

نبدأ بجانب سير العملية. يتعلّق العنصر الأول من العملية **بالحفاظ على أهداف السياسات وأدواتها**. حيث يمكن تقييم السياسات باعتبارها نجاحًا مستدامًا. الأهداف الأوليّة المنصوص عليها في القرارين الحكوميين 2467 و2026 لم تكن مرتبطة تحديدًا بمكافحة الجريمة، بل لقد كانا في المقام الأول ردّ فعل على أحداث أكتوبر 2000، إلّا أنّ الأهداف، على الرغم من ذلك، تضمّنت الأداة الرئيسيّة نفسها: زيادة التواجد الشرطي وإنشاء مراكز شرطة جديدة في البلدات العربيّة. بمرور الوقت، تحوّلت الأهداف المعلّنة إلى مكافحة تصاعد الجريمة وتحسين الأمن الشخصي في البلدات العربيّة. وبالتالي، يمكن اعتبار السياسات في هذا الصدد **نجاحًا مستدامًا**.

أما في ما يتعلّق بعنصر **الشرعيّة**، فقد كان نجاح هذه السياسات **نجاحًا هشًا**؛ إذ لقد لحق ضرر بالغ بشرعيّتها من وجهة نظر المجتمع. يؤكّد ماكونيل على أهميّة التشاور مع أصحاب المصلحة والحصول على دعمهم للسياسات المرتجاة، كون ذلك عنصرًا أساسيًا في ما يخصّ الشرعيّة. مع ذلك، لا تأتي القرارات الحكوميّة على ذكر التشاور مع أصحاب المصلحة إلّا في ما ندر، وذلك باستثناء التشاور مع لجنة رؤساء البلديات العرب بشأن بعض بنود التمويل.¹¹⁷ شدّد أحد الخبراء على هذه النقطة في مناقشاته مع المسؤولين: "قلت لهم في أحد الاجتماعات، قبل أن تفتحوا مركز شرطة، اذهبوا إلى الناس، واجلسوا معهم. ما هي المواضيع التي تشغل بال الناس؟ [...] أن يلتزم أولئك الذين يفتحون مركز شرطة [...] بالتعامل مع أهم 4 أو 5 أولويّات بنسبة نجاح معيّنة".¹¹⁸

يتمثّل السبب الوحيد الواقف من وراء تقييم هذه السياسات كنجاح هشّ من حيث الشرعيّة، لا كشفل، يتمثّل في أنّ صدور القرار الحكوميّ ذي الرقم 549 عام 2021 قد جاء بعد التشاور مع بعض الجهات المعنيّة، بما في ذلك القائمة العربيّة الموحّدة التي كانت شريكًا في الائتلاف الحاكم آنذاك. وتشير نتائج المقابلات أيضًا إلى تركيز أكبر على الجوار مع رؤساء البلديات العربيّة خلال تلك الفترة. في هذا الصدد قال أحد رؤساء البلديات: "لماذا قلت إنّنا أحرزنا تقدّمًا جيّدًا؟ لأنّنا عندما جاءوا للجلوس معنا، أخبرناهم أنّنا قد نفّذنا بالفعل بعض القضايا التي أرادوا مناقشتها".¹¹⁹ لذلك، أمكن اعتبار نجاح هذه السياسات نجاحًا هشًا في ما يخصّ الشرعيّة.

أما في ما يتعلّق ببناء **التحالفات**، فيمكن اعتبار هذه السياسات **ناجحة** بكلّ المقاييس. إذ لا توجد مؤشّرات تُذكر بشأن صعوبة تشكيل تحالفات حولها؛ بل على العكس من ذلك، فقد تضمّن اتّفاق التحالف الموقّع مع القائمة العربيّة الموحّدة عام 2021 بنودًا تتعلّق بخطة لمكافحة الجريمة في المجتمع العربي.¹²⁰ وبالتالي، تُعدّ هذه الخطة ناجحة تمامًا، إذ أسهمت في تشكيل تحالف غير متوقّع.

العنصر التالي هو **الابتكار**. وهنا يمكن تقييم هذه السياسات على أنّها **فاشلة تمامًا**، حيث اقترح النهج نفسه مرارًا وتكرارًا، دون حصول أيّ تغيير أو تطوّر كبير مع مرور الوقت.

116. McConnell, Allan. 6 مرجع رقم.

117. سكرتير الحكومة. مرجع رقم 65.

118. مقابلة مع مدير مركز أمان. مرجع رقم 113.

119. مقابلة مع رئيس بلدية أم الفحم. مرجع رقم 96.

120. بحزيت. (2021، 2 حزيران). عباس وليبد يوقعان على اتفاقية ائتلاف. [بحزيت](#). [بالعبرية]

أخيراً، في ما يخص **معارضة هذه العملية**، لقد لقيت معارضة شديدة من طرف السكّان، فضلاً عن المسؤولين المحليين والقُطريين. وقد سلّطت الصحافة الضوء على حالات واضحة لمعارضتها على المستويين المحلي والقُطري.¹²¹ فقد عارض السكّان وأعضاء المجالس البلديّة ورؤساء البلديات على حدّ سواء هذه السياسات، ولم يُستشاروا عند وضعها. وتؤكد هذه النتيجة المقابلات التي أُجريت كجزء من هذه الدراسة. ذكر أحد الذين قابلتهم: "لم يكن موقفنا فتح وحدات للشرطة، بل كان موقف الدولة [...] كما لو كان جزءاً من الجهود للقضاء على الجريمة".¹²² ومع تصاعد المعارضة، التي اشتملت كذلك على رفض تخصيص أراضي لبناء مراكز الشرطة، قدّم المشرّعون تشريعاً جديداً يسمح بهذا البناء دون موافقة البلديّة. عارض المشرّعون العرب هذا القانون بشدّة.¹²³ ولذا، يمكن تصنيف هذا العنصر على أنّه **نجاح هشّ**؛ فقد أيدت بعض الجهات الفاعلة هذه السياسات، وكانت هناك معارضة كبيرة لها أدت إلى تأخير تنفيذها.

إذا انتقلنا إلى جانب **البرنامج**، يتمثّل هناك العنصر الأوّل بمسألة **التنفيذ بما يتماشى مع الأهداف**.¹²⁴ وهنا، يصعب تحديد النتائج كمّيّاً. أمّا في ما يتعلّق ببناء مراكز الشرطة ونقاط التفتيش، فقد أُنجِز معظمها، على الرغم من بعض التأخيرات الطفيفة.¹²⁵ وتؤكد بيانات الشرطة التي حصل عليها الباحث هذا الكشف.

أمّا السؤال الذي يدور حول ما إذا كانت هذه السياسات قد زادت التواجد الشرطوي، فيظلّ محلّ نقاش. فمن ناحية كمّيّة، يُعدّ معدّل الجريمة المبلّغ عنه المقياس الرئيسيّ لتقييم فاعليّة التواجد الشرطوي.¹²⁶ ولكن في الحالة الإسرائيليّة، البيانات المتاحة حول التواجد الشرطوي في المدن العربيّة شبه معدومة. ونظراً لعدم وجود مراكز شرطة في العديد من هذه المدن سابقاً، فمن المفترض هنا أن يكون افتتاح مراكز جديدة ونشر أفراد شرطة قد أدّى إلى زيادة في التواجد الشرطوي، على الرغم من عدم وجود معلومات حول كميّة استخدام وقت أفراد الشرطة.

في مقال نُشر عام 2021، استعرض داو وزملاؤه فاعليّة التواجد الشرطوي،¹²⁷ وفيه أشاروا إلى أنّه لم يجرّ تعريف مصطلح "التواجد الشرطوي" عيّن تعريفًا واضحًا، ولذا سَعَوْا إلى تقديم تعريف أكثر دقّة. ووفقاً لداو وزملائه، يمكن القول إنّ التواجد الشرطوي "يرتكز على خصائصه البنيويّة" (أي: أين ومتى يقوم هؤلاء بدورياتهم؟ ما عدد أفراد الشرطة المتواجدين؟ ما مدّة تواجدهم؟). وهو يصف الجوانب الاجتماعيّة والمكانيّة والزمنيّة لعمل الشرطة، والتي يمكن قياسها بكميّات محدّدة.¹²⁸ ولذا، قامت الدراسات ذات الصلة بقياس وجود الشرطة باستخدام مؤشّرات كمّيّة مثل "مدّة تواجد الشرطة، وعدد الزيارات، وساعات عمل الضباط في كلّ دوريّة، أو مدّة نوبات الدوريات".¹²⁹

بالإضافة إلى ذلك، تشير الأبحاث في مجال نظريّة الردع إلى أنّ وجود الشرطة قد يقلّل من الجريمة عن طريق زيادة فرص القبض على المجرمين (اليقين)، وإنّ كانت العقوبة مخفّفة.¹³⁰ وقد توصّلت نظريّة العجز إلى استنتاج مماثل لكن من زاوية مختلفة: يؤدّي ارتفاع معدّلات كشف الجرائم إلى زيادة في عدد الاعتقالات، وبالتالي إلى انخفاض قدرة المجرمين على ارتكاب جرائم أخرى.¹³¹

121. ناردي، جاي. (2017، 5 أيلول). في الوسط العربي يريدون أمان - لكن لا يريدون محطات شرطة. [جلوبس](#). [بالعبرية]؛ روزنر، شموئيل. (2021، 24 أيلول). هذه هي الأسباب لماذا سيكون من الصعب على الشرطة خفض الجريمة في المجتمع العربي. [معاريف](#). [بالعبرية]

122. مقابلة مع رئيس مجلس كفر ياسيف. مرجع رقم 95.

123. روزنر، شموئيل. مرجع رقم 121.

124. McConnell, Allan. 6. مرجع رقم 6.

125. جلوبس. (2022، 4 نيسان). هل كان هنالك محطة شرطة واحدة في مدينة عربية قبل 2009؟. [جلوبس](#). [بالعبرية]

126. Dau, Philipp M.; et al. (2021). Policing Directions: A Systematic Review on the Effectiveness of Police Presence. [European Journal on Criminal Policy and Research](#), 1- 35.

127. المرجع السابق.

128. المرجع السابق.

129. المرجع السابق.

130. Durlauf, Steven N.; & Nagin, Daniel S. (2011). Imprisonment and crime. [Criminology & Public Policy](#), 10 (1). Pp. 13– 54; Wilson, James Q. (2011). Comment on Durlauf and Nagin. [Criminology & Public policy](#), 10. P. 165.

131. Dau, Philipp M.; et al. 126. مرجع رقم 126.

إذا اقتصر مفهوم التواجد الشرطي على وجود ضباط الشرطة في مركز شرطة داخل مدينة عربية، فلا شك أنه قد ازداد مع بناء مراكز جديدة. مع ذلك، ووفقاً لدراسة داو وآخرين، ينبغي قياس مثل هذا التواجد من خلال المؤشرات المذكورة سابقاً، مثل مدة التواجد الشرطي، وعدد الزيارات، وساعات عمل كل دورية، ومدة نوبات الدوريات. وبما أن هذه البيانات غير متوافرة في هذه الحالة، تعتمد الدراسة الحالية على بيانات نوعية لكسب فهم أعمق لهذه المسألة. بحسب العديد من الذين أجريت معهم المقابلات، يتواجد الضباط في المعتاد داخل مراكز الشرطة خلال ساعات النهار، وغالباً ما يتغيّبون عند الحاجة إليهم خلال ساعات المساء والليل. وقد علّق العديد منهم على تدني مستوى العمل الشرطي. قال أحدهم: "لا يعمل حتى 10% (من أفراد الشرطة) [...] لدي 80 شرطياً يجلسون في مكاتبهم خلال النهار، بينما يحدث أكثر من 95% من جرائم القتل ليلاً [...] عشر دوريات في الطيبة ليلاً أفضل من 200 شرطي يجلسون في المركز نهاراً".¹³²

علاوة على ذلك، وكما يُشير الشكل (6)، انخفضت معدلات كشف الجرائم، وهو ما قد يُشير -وفقاً لداو وآخرين- إلى انخفاض التواجد الشرطي. لذا، يمكننا أن نفترض أن التواجد الشرطي المُدرَك أقل من المتوقع بناءً على إنشاء مراكز شرطة جديدة. ومع ذلك، يُمكن اعتبار هذه السياسات ناجحة بالنظر إلى بناء مراكز ونقاط شرطة جديدة. تتطلب مسألة التواجد الشرطي في البلدات الفلسطينية مزيداً من البحث، وبخاصة في ما يتعلق بكيفية انتشار ضباط الشرطة وعدد دورياتهم.

في ما يخص **النتائج المرجوة**، تُعدّ هذه السياسات **برنامجاً فاشلاً تماماً**. فمنذ عام 2015، كانت الأهداف المعلنة لكل خطة حكومية هي مكافحة الجريمة في المجتمع العربي و "تعزيز الشعور الفردي بالأمان".¹³³ وعلى الرغم من ذلك، وكما توضّح الرسوم البيانية 1- 4 (الواردة آنفاً)، استمرت في الارتفاع معدلات كل من جرائم القتل وعدد الضحايا. حتى 1 كانون الأول 2025، بلغ عدد ضحايا جرائم القتل (في عام 2025) 221 ضحية، محطّماً بذلك الرقم القياسي السابق. كذلك تراجع الشعور بالأمان لدى المواطنين العرب تراجعاً ملحوظاً، وذلك وفقاً لاستطلاع رأي أجرته مبادرات إبراهيم أظهر ارتفاعاً حاداً في نسبة المواطنين العرب الذين يشعرون بعدم الأمان،¹³⁴ وهو الأمر الذي يتعارض تماماً مع الأهداف المعلنة للسياسات.

بالإضافة إلى ذلك، وكما يُبين الجدول 1، لا علاقة واضحة على مستوى البلدات الفردية بين وجود مركز شرطة جديد وانخفاض معدلات جرائم القتل. وكما أشارت عرّاف، في مقالها المنشور عام 2024، كانت هناك مراكز شرطة في سبع من بين المدن العشر التي سُجّل فيها أعلى عدد من ضحايا جرائم القتل.¹³⁵ أمّا مدينة الرملة، التي سُجّل فيها أعلى معدل جرائم قتل واحتلت المرتبة الحادية عشرة عالمياً، فتضمّ مركز شرطة مسؤولاً عن المنطقة بأكملها.¹³⁶ وفي عام 2025، تصدّرت مدينة اللد القائمة بعشرين جريمة قتل، على الرغم من وجود مركزي شرطة أو نقطتي شرطة فيها، فضلاً عن مقرّ وحدة مكافحة الجريمة المنظمة "لاهف 433".¹³⁷

كذلك تُعدّ هذه السياسات **فاشلة البرنامج**؛ فهي لم تُحقّق أيّ فوائد ملموسة للفئة المستهدفة، أي المواطنين الفلسطينيين العرب. بل إنّ الواقع هو على العكس من ذلك، إذ إنّها تسببت في إحداث أضرار محتملة، أولاً من جهة تحويل التمويل بعيداً عن الحلول الفعّالة، على نحو ما أشار خبير في هذا المجال: "كانت النظرة منصّبة على الأمن [...] لا على المستوى المدني [...] فمقابل فتح مراكز الشرطة، جرى إغلاق برامج اجتماعية لمكافحة الجريمة، مثل إغلاق هيئة مكافحة المخدرات الإسرائيلية".¹³⁸ وثانياً من خلال خلق بيئات قد يتعرّض فيها المواطنون للتعذيب، وهي قضية أثارها ممثل عن مركز عدالة دُكر آنفاً.¹³⁹

132. مقابلة مع مدير مركز أمان. مرجع رقم 113.

133. سكرتير الحكومة. مرجع رقم 66.

134. مبادرات إبراهيم. مرجع رقم 22.

135. بلدنا. مرجع رقم 2.

136. الشرطة الإسرائيلية. (2026). عناوين وأرقام هاتف. [الشرطة الإسرائيلية](#). [بالعبرية]

137. الشرطة الإسرائيلية. (2026). لاهف 433. [الشرطة الإسرائيلية](#). [بالعبرية]

138. مقابلة مع خبير عمل سابقاً في وزارات حكومية حول قضية الجريمة. مرجع رقم 102.

139. مقابلة مع ممثل عن مركز عدالة (مركز حقوقي فلسطيني في إسرائيل). مرجع رقم 93.

وبالتالي، تشير النتائج إلى عواقب سلبية كبيرة في حين ليس ثمة تحسُّن حقيقي من حيث وجود الشرطة (كما ذكر ممّن أجريت معهم مقابلات)، ولا تأثير حقيقي على الردع، كما تدعم ذلك البيانات الكميّة والتصعيد المستمر للجريمة في الممارسة العمليّة.

أخيراً، في ما يخصّ "معارضة الأهداف والقيم والوسائل"¹⁴⁰، تميل هذه السياسات إلى تحصيل نجاح متضارب. فقد كان هناك اتفاق عام بين أصحاب المصلحة حول الهدف المعلّن المتمثّل في مكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ. ومع ذلك، نشأ انقسام كبير حول القيم التي يقوم عليها هذا الهدف والوسائل المستخدمة لتحقيقه. عارض الكثيرون من الذين أجريت معهم المقابلات، فضلاً عن العديد من السكّان والقادة المحليّين الذين ناقشناهم أعلاه،¹⁴¹ التركيز على زيادة التواجد الشرطيّ في البلدات العربيّة. كذلك لقد رفضوا الوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك، قائلين إنّ من الممكن تحقيق النتائج نفسها باستخدام أفراد شرطة يتمركزون خارج البلدات العربيّة. وقد صرّح أحد رؤساء البلديات ممّن قابلتهم: "أنا متأكّد من أنّ الأمر لا يتعلّق بمراكز الشرطة [...] كان من الممكن إنشاء مركز شرطة في كرمئيل، أو نحف [...] لو كان هناك قرار جاد من طرف الشرطة أو الدولة لمكافحة الجريمة [...] لديّ شعور بأنّ الأمر لم يكن كذلك".¹⁴² وقد تجلّت المعارضة كذلك في احتجاجات شعبيّة، مع ورود تقارير عديدة عن مطالبة المواطنين بإغلاق مراكز الشرطة الجديدة، وبخاصّة في أعقاب جرائم القتل.¹⁴³ لذا، وبالنظر إلى جميع هذه الأسباب، أمكننا تصنيف هذا البعد على أنّه نجاح متضارب.

وأخيراً، نصل إلى الجانب السياسيّ، ابتداءً بفرض الفوز بالأصوات والسمعة. بالنسبة للأحزاب اليهوديّة وقادتها السياسيّين، لا تجد الدراسة أيّ فوائد انتخابيّة مباشرة تُجنّى من هذه السياسات. ووفقاً لمعهد الديمقراطية الإسرائيليّ، ظلّت نسبة الناخبين العرب الذين يصوّتون للأحزاب اليهوديّة ثابتة إلى حدّ كبير.¹⁴⁴ أمّا بالنسبة للفوائد غير المباشرة، فيمكننا الاستشهاد بحملة تننياهو الانتخابيّة التي كانت عام 2021، حين زار أمّ الفحم ووعّد بإعداد خطة لمكافحة الجريمة، مشيراً إلى الخطّة التي أقرّها عام 2015 كدليل على جهوده في خدمة المجتمع العربيّ في إسرائيل.¹⁴⁵ ويبدو أنّ هذه الخطوة لم تُسهم في تعزيز شعبيّة حزب الليكود، إذ لم ترتفع أصوات ناخبيه في أمّ الفحم إلّا قليلاً، من 21 صوتاً فقط عام 2015 إلى 39 صوتاً عام 2019.¹⁴⁶ وحيال ذلك، رأى البعض في هذه الخطوات محاولات لكسب تأييد القائمة العربيّة الموحّدة،¹⁴⁷ إذ وردت أنباء عن جولات عديدة من المفاوضات مع زعيمها.¹⁴⁸

حتى انتخابات عام 2021، لم تُسجّل زيادة ملحوظة في عدد الفلسطينيين الذين صوّتوا للأحزاب الإسرائيليّة اليهوديّة، بما في ذلك الليكود.¹⁴⁹ أمّا بالنسبة للأحزاب العربيّة، فقد احتفظت القائمة العربيّة الموحّدة، التي أيدت هذه الخطط، بمقاعدتها في الكنيست، على الرغم ممّا راج من توقّعات بشأن احتمال فقدانها لها، إلى درجة جعلت البعض يصف الوضع بأنّه "دراما".¹⁵⁰ وفي واقع الأمر، ارتفعت حصّتها من الأصوات ومن إجماليّ عدد الأصوات في انتخابات عام 2022.¹⁵¹ في إحدى المقابلات، صرّح زعيم القائمة الموحّدة أنّ سياسته بخصوص الجريمة قد عزّزت فرص حزبه في الفوز في الانتخابات: "لا

140. McConnell, Allan. 6 مرجع رقم.

141. نارد، جاي؛ وروزنر، شموئيل. مرجع رقم 121.

142. مقابلة مع رئيس مجلس مجد الكروم. مرجع رقم 99.

143. شعلان، حسن. (2023، 22 آب). الشباك جزء من التحقيق في جريمة قتل المدير التنفيذي لبلدية الطيرة، أخوه: الشرطة تعرف من أطلق عليه النار [ynet](#) [بالعبرية]

144. رودنيتسكي، أريك. (2021، 4 نيسان). تصويت المواطنين العرب للكنيست الـ24، آذار 2021. المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. [بالعبرية]

145. شعلان، حسن. (2021، 2 كانون الأول). الصوت العربي لتنايهاو؟ "لن نشترى خداعاته". [ynet](#) [بالعبرية]

146. ميداع لعام. (2015). ملف نتائج انتخابات الكنيست الـ20 وفقاً للبلدة وصندوق الاقتراع. [أودا.إل](#) [بالعبرية]؛ لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ21. (2019). نتائج وفقاً للبلدة. [لجنة الانتخابات المركزية](#). [بالعبرية]

147. سلامة، دانييل؛ وآخرون. (2021، 13 كانون الثاني). تننياهو يجري خلف الصوت العربي: "فرصة لعصر جديد". [ynet](#). [بالعبرية]

148. مجادلة، محمد. (2021، 11 حزيران). خلف كواليس المفاوضات بين عباس وتننياهو: رئيس القائمة الموحدة يزور المنزل الرسمي عدة مرات. [القناة 12](#) [بالعبرية]

149. سواعد، خضر. (2021، 8 آذار). السياسة العربية بعد انفصال الموحدة عن القائمة المشتركة: نحو نظام ثنائي القطبية؟. [معهد الأبحاث الأمنية القومية](#). [بالعبرية]

150. سروجيم. (2021، 24 آذار). دراما: القائمة العربية الموحدة تعبر نسبة الحسم؛ كتلة اليمين تغرق. [سروجيم](#). [بالعبرية]

151. لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ24. (2021). النتائج القطرية. [لجنة الانتخابات المركزية](#). [بالعبرية]؛ لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ25. (2022). النتائج القطرية. [لجنة الانتخابات المركزية](#). [بالعبرية]

شكَّ أنّ القائمة العربية الموحدة [...] أصبحت الآن الفاعل السياسي الأول لدى العرب [...] نحن نتمتع بمصادقية لدى الناس [...] وقد تحقق ما وعدنا به" ¹⁵² باختصار، يمكننا تصنيف هذه السياسات بأنها **نجاح سياسي** من حيث فرص **الفوز بالانتخابات**؛ فقد أسهمت هذه السياسات، على نحو مباشر أو غير مباشر، في دعم الأحزاب التي تبنتها، أو -على الأقل- لم تتسبب في حدوث أي آثار سلبية عليها في الانتخابات.

وفي ما يخص **السيطرة على أجندة السياسات**، يمكن اعتبار هذه السياسات **نجاحًا سياسيًا باهرًا**. ويستند هذا التقييم هو كذلك إلى المعلومات التي وفرتها المقابلات. فقد جرت صياغة أجندة السياسات بطريقة جعلت من الممكن تفسير معارضتها على أنها دعم للجريمة. ¹⁵³ ويعني هذا الأمر، من ناحية عملية، أنّ السياسيين ووسائل الإعلام يفترضون -حتى في غياب الأدلة الداعمة- أنها السياسة الحكومية الوحيدة القابلة للتطبيق كحل، واستمرار الترويج لها ¹⁵⁴ يضع هذا الأمر أي سياسي يعارض هذه السياسات في موقف حرج. وبالتالي، تمتد المعضلة التي وصفها بن پورات لتشمل القادة السياسيين: فهل يعارضون سياسات يعلمون أنها خاطئة ويخاطرون باتهامهم بمعارضة جهود مكافحة الجريمة، أم يدعمونها -رغم تحفظاتهم- ثم يتحملون المسؤولية إذا ألحقت الشرطة الأذى بأفراد المجتمع الذي يمثلونه؟

يبدو أنّ العديد من قادة المجتمع العربي، محليًا ووطنياً، قد اتخذوا قرارًا إستراتيجيًا بعدم معارضة افتتاح مراكز الشرطة الجديدة معارضة مباشرة، وأنهم في ذات الوقت يدعمون الرأي القائل بأنّ إنشائها قد أخفق في تحقيق النتائج المرجوة. يعكس هذا **سيطرة تامة على أجندة السياسات**، إذ يجري تهميش المقترحات البديلة، حتى عندما تستند المعارضة إلى اعتبارات إستراتيجية، ويستمرّ تصوير السياسات على أنها الحل الوحيد، رغم غياب الأدلة التي تدعم ذلك. بالإضافة إلى هذا، تشير استطلاعات الرأي حول هذه القضية إلى أنّ الرأي العام يؤيد هذا الطرح تأييدًا فائقًا. ¹⁵⁵

إذا انتقلنا إلى جانب **توجهات الحكومة وقيمتها**، برزت مسألة الأمننة مجددًا. فباستمرار فلسطيني الـ48 أقلية "مؤمنة"، كثيرًا ما اعتبرت الدولة مواطنيها الفلسطينيين العرب تهديدًا للأمن القومي. وكما خلصت لجنة أور في أعقاب أحداث أكتوبر 2000، يجب على الشرطة التوقّف عن معاملة المواطنين العرب كأعداء للدولة. بيّد أنّ هذه التوصية ظلت حبرًا على ورق، واستمرّ النهج نفسه قائمًا، بل لقد ازداد تفاقمه. إذا أخذنا في الحسبان أنّ القيم والنهج الأساسية للحكومة ليست إلا استمرارًا في التعامل مع الأقلية العربية الفلسطينية على أنها تهديد تجب السيطرة عليه، يمكن اعتبار هذه السياسات **نجاحًا سياسيًا كاملاً** من هذا المنطلق. وإذا عدنا إلى عام 2000، وكما ذكرنا سابقًا، لم يكن أول تكثيف كبير للوجود الشرطيّ استجابةً لمعدّلات الجريمة، بل كان جزءًا من ردّ فعل الحكومة على الانتفاضة الثانية. فقد جرى طرح خطة الحكومة في هذا الشأن بعد أسبوعين فقط من مقتل ثلاثة عشر مواطنًا عربيًا بسلّاح الشرطة خلال احتجاجات أكتوبر 2000، وهي جرائم لم يوجّه فيها أيّ اتهام إلى أيّ شرطي. ومن ثمّ استمرت الخطة اللاحقة للحكومة، تلك التي طُرحت عام 2004، متبعةً النهج الأمنيّ عينه.

يُستنتج من ذلك أنّ جميع هذه الخطط الحكومية تُشير حصرًا إلى توسيع نطاق التواجد الشرطيّ كآلية للسيطرة ومنع الفوضى، دون أيّ إشارة إلى مكافحة الجريمة. وقد قام الكثيرون من قادة المجتمع المحليّ بالتأكيد على هذا التفسير خلال المقابلات.

وبعد أحداث أكتوبر 2000، يبدو أنّه قد حصل ارتفاع في حدة إجراءات الأمننة التي طالت الأقلية العربية، وكذلك يمكن فهم إنشاء مراكز شرطة إضافية في المدن العربية كوسيلة لفرض السيطرة على هذه الأقلية؛ إذ لم يطرأ أيّ تغيير على الخطاب إلّا في عام 2015، وذلك حين بدأت الإشارات الصريحة إلى مسألة الجريمة بالظهور. ولذا، جرى توجيه هذه السياسات، خلال معظم فترة تطبيقها، نحو الأمن والسيطرة أكثر من مكافحة الجريمة. ولم يتغيّر هذا النهج حتى مع انضمام حزب عربيّ إلى

152. مقابلة مع رئيس حزب القائمة الموحدة.

153. ناردي، جاي. مرجع رقم 121.

154. شعلان، حسن. مرجع رقم 145.

155. مبادرات إبراهيم. (2017). استطلاع جديد لـ "مبادرات إبراهيم" يظهر أغلبية كبيرة تدعم بناء محطات شرطة في البلدات العربية. [مبادرات إبراهيم](#). [بالعبرية]

الائتلاف الحاكم. فعلى سبيل المثال، زاد القرار الحكوميّ ذو الرقم 549 من التواجد الشرطيّ، وشمل نشر فصليّين من شرطة حرس الحدود للتعامل مع الاضطرابات العارمة، وهو ما يدلّ على استمرار ترسيخ التوجّه الأمنيّ.

يشمل هذا النهج زيادة الاعتماد على كاميرات المراقبة، وما جرى الإبلاغ عنه من استخدام للتعذيب في مراكز الشرطة، وتعاظُم تدخّل جهاز الأمن العامّ (الشاباك) والحرس القوميّ،¹⁵⁶ ومؤخّرًا تصنيف عصابات الجريمة المنظّمة كمنظّمات إرهابيّة،¹⁵⁷ حتّى إنّ زعيم القائمة الموحّدة اقترح توسيع صلاحيّات الشرطة.¹⁵⁸ وبالتالي، صمد هذا النهج إبان حكم خمسة رؤساء وزراء مختلفين، بل كذلك خلال ائتلافات حكوميّة أكثر، الأمر الذي يشير بوضوح إلى استمرار التوجّه الأساسيّ لهذه السياسات على مرّ الزمن.

أخيرًا، يمكن وصف هذه السياسات بأنّها **نجاح متضارب** بالنظر إلى **المعارضة السياسيّة** التي واجهتها. فبينما يعترض الكثيرون على محاولة فرض سيطرة أكبر وعلى تصوير المواطنين كأعداء، ومن بين هؤلاء أصحاب المصلحة الذين يدعمون هذه السياسات، تُواجه المكاسب السياسيّة (كالانضمام إلى التحالفات، والفرص الانتخابيّة- على سبيل المثال) معارضةً من طرف أصحاب المصلحة المحليّين أقلّ بكثير، ممّا يمنح هذه السياسات نجاحًا متضاربًا في هذا الجانب.

الاستنتاجات

ختامًا، بعد تطبيق إطار عمل مازونيل الموسّع على سياسات الحكومة الإسرائيليّة المتمثّلة في فتح مراكز شرطة جديدة وزيادة التواجد الشرطيّ في المدن والقرى العربيّة، يمكن تقييم هذه السياسات بأنّها قد حقّقت نجاحًا راسخًا في سير العمليّة، وفشلًا في البرنامج، ونجاحًا سياسيًا.

من حيث سَيْر العمليّة، استمرّت هذه السياسات سنوات دون أن تحضّل أيّ إسهام يُذكر في بناء التحالفات أو أيّ ابتكار جوهريّ. وقد حقّقت نجاحًا متضاربًا في ما يتعلّق بالشرعيّة والمعارضة، إذ إنّها خلقت قبولًا ومقاومة لدى أصحاب المصلحة. أمّا على صعيد البرنامج، فقد مُنيت هذه السياسات بفشل ذريع. صحيح أنّها حقّقت بعض الأهداف، إلّا أنّها لم تُترجم إلى نتائج إيجابيّة أو إلى فوائد ملموسة لجهة الفئة المستهدّفة، بينما يرى البعض أنّها ألحقت بها ضررًا. كذلك واجهت هذه السياسات معارضةً بسبب القيم التي حرّكتها ووسائل تنفيذها. أمّا على الصعيد السياسيّ، فقد حقّقت نجاحًا باهرًا؛ إذ إنّها حشدت دعمًا لمؤيديها السياسيّين، وهيمنت على أجندة السياسات، في حين واجهت مكاسبها السياسيّة الأوسع معارضةً محدودةً ومتفرّقة. والأهمّ من ذلك أنّها رسّخت على مدى عقدين من الزمن منطق أُمّنتّة الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، وضرورة السيطرة عليها.

على نحوٍ ما وُصّحنا أنّنا، تُجادل هذه الورقة البحثيّة بأنّ سياسات إنشاء مراكز شرطة جديدة في المدن والقرى العربيّة لم تحقّق أهدافها المعلّنة. لذا، ممّا يجدر عمله تشجيع أصحاب المصلحة المحليّين على معارضة إقامة أيّة مراكز شرطة إضافيّة، نظرًا لأضرارها المحتمّلة على مستويات متعدّدة، وإلى عدم تحصيل فوائد مُنبتّة. وبدلًا من ذلك، تُشير الدراسات السابقة، وهذه الدراسة كذلك، إلى ضرورة مطالبة أصحاب المصلحة بزيادة عدد المحقّقين والفتيّين، ورفع معدّلات الكشف عن الجرائم، وتوجيه الموارد نحو برامج منع الجريمة. أرجو أن تسهم هذه الدراسة في دعم هذا النهج. وإضافة إلى ذلك، يجدر بالقادة المحليّين استكشاف طيف واسع من الحلول البديلة ابتغاءً خفض معدّلات الجريمة المرتفعة في مجتمعاتهم المحليّة. وأخيرًا، ثمة حاجة إلى مزيد من البحث، وعلى وجه الخصوص للتركيز على تحديد كمّيّ دقيق للتواجد الشرطيّ الفعليّ -وهو ما لم يتسنّ تحقيقه بالكامل في هذه الدراسة- وكذلك للتركيز على الجريمة داخل مجتمع فلسطينيّ الـ48، باعتبار هذا المجتمع إحدى أكثر الأقلّيّات خضوعًا للأُمّنتّة في العالم.

156. إيلان، شاحار. (2024، 14 تشرين الأول). نحن دفعنا العرب إلى الهوامش، لذلك تطور الغرب المتوحش هنالك. [كالكاليست](#). [بالعبرية]

157. حزمون، ألون. مرجع رقم 104.

158. مقابلة مع رئيس حزب القائمة الموحدة. مرجع رقم 152.

